

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٢٣**

الخميس، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	الرئيس بازوم/السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	الرئيس كاريس
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بابرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

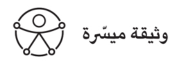
الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة (S/2021/988)

21-38452 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة (S/2021/988)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من أستراليا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البحرين، البرازيل، البرتغال، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، بيلاروس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السلفادور، سري لانكا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، قطر، لبنان، لكسمبرغ، مالطة، مصر، المغرب، ملديف، نيجيريا، هولندا، اليابان، اليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: معالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد مامان نوهو، الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد ورئيس فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/988، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية عن البند قيد النظر.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي أن أبدأ بإدانة الهجمات الجبانة التي نفذت يوم الأحد ضد قوات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في النيجر، والتي وقعت أمس ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي لقي خلالها سبعة من حفظة السلام التوغوليين حتفهم. وقد توفي أحد حفظة السلام المصريين متأثرا بجراحه التي أُصيب بها خلال هجوم في مالي الشهر الماضي. إنني أعرب عن خالص التعازي لأسر ضحايا تلك الهجمات، فضلا عن الهجمات العديدة الأخرى التي أودت بحياة أشخاص أبرياء. وفي هذه الأوقات الصعبة، أود أن أعيد تأكيد تضامني ودعم الأمم المتحدة لحكومات وشعوب المنطقة في مكافحتها للإرهاب.

وأشكر الرئاسة النيجرية على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب تماما بشأن الصلات بين تغير المناخ والنزاع والإرهاب.

أولا وقبل كل شيء، إن حالة الطوارئ المناخية هي مسألة عصرنا الحيوية. وعلى الرغم من أن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ساعدتنا على إحراز بعض التقدم في ذلك الصدد، لا يزال أمامنا طريق طويل لتحقيق أهدافنا. ولكن ليس لدينا خيار سوى مواصلة جهودنا للوصول إلى هدف جعل الارتفاع في درجة الحرارة العالمية لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية. فنحن في سباق مع الزمن، ولا أحد بمنأى عن الآثار المدمرة لتغير المناخ.

ففي الصومال ومدغشقر والسودان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجعل الجفاف والظواهر الجوية الشديدة بصورة متزايدة الحصول على الموارد النادرة أصعب ويهدد الأمن الغذائي. ويقدر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن تغير المناخ يمكن أن يزيد من مخاطر

المجاعة وسوء التغذية بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. ويتوقع البنك الدولي أن تؤدي هذه الظاهرة إلى تشريد أكثر من ٢٠٠ مليون شخص في الفترة نفسها. وقد تقوض هذه الأحداث السلم والأمن والازدهار العالمي – كما شدد مجلس الأمن مرارا وتكرارا، بما في ذلك في قرارات بشأن ولايات خمس عمليات لحفظ السلام وخمس بعثات سياسية خاصة.

وكثيرا ما تعاني المناطق الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ كذلك من انعدام الأمن والفقر وضعف الحوكمة وآفة الإرهاب. فمن بين البلدان ال ١٥ الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ، تستضيف ثمانية بلدان بعثات لحفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة للأمم المتحدة. ولا تؤدي الآثار المناخية في مناطق النزاع إلا إلى تفاقم الأوضاع غير المستقرة. وعندما يزيد تغير المناخ من أعباء المؤسسات ويعوق قدرتها على تقديم الخدمات العامة، فإنه يؤدي إلى المظالم وانعدام الثقة بالسلطات. وعندما يُوصِل فقدان سبل العيش الناس إلى حالة اليأس، فإن ذلك يجعل الوعود بالحماية والدخل والعدالة – التي تخفي الجماعات الإرهابية وراءها مخططاتها أحيانا – أكثر جاذبية.

ففي حوض بحيرة تشاد، تمكنت بوكو حرام من حشد مجندين جدد، لا سيما من المجتمعات المحلية حيث يشعر الناس بخيبة الأمل بسبب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وإمكانية الحصول على الموارد الأساسية. وفي وسط مالي، استغلت الجماعات الإرهابية التوترات المتزايدة بين الرعاة والمزارعين لتجنيد أفراد من المجتمعات الرعوية، الذين غالبا ما يشعرون بالاستبعاد الوصم.

ويُمكّن التدهور البيئي الجماعات المسلحة غير التابعة للدول من توسيع نطاق نفوذها واستغلال الموارد. ففي العراق وسورية، على سبيل المثال، استغل داعش نقص المياه وسيطر على البنية التحتية للمياه لفرض إرادته على المجتمعات. وفي الصومال، يوفر إنتاج الفحم مصدر دخل كبير لحركة الشباب.

إن تغير المناخ ليس مصدر كل الشرور، ولكن له أثر مضاعف ويميل إلى مفاقمة عدم الاستقرار والنزاع والإرهاب. ولذلك، فإننا بحاجة إلى التصدي لهذه التحديات بطريقة متكاملة وإلى إيجاد دورة حميدة من السلام والمرونة والتنمية المستدامة. ولهذا السبب يقترح تقريري "خطتنا المشتركة" (A/75/982) خطة جديدة للسلام تقدم رؤية متعددة الأبعاد للأمن العالمي.

وأود أن أركز، في إطار نهج متكامل، على خمسة مجالات نحتاج فيها إلى زيادة عملنا الجماعي.

أولا، يجب علينا أن نولي الأولوية للوقاية وأن نعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. فالنزاعات وأعمال الإرهاب لا تحدث في فراغ. إنها نتيجة لانقسامات عميقة الجذور – الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة وانهيار الخدمات العامة الأساسية وانعدام آفاق التنمية البشرية، وعلى نطاق أوسع، فقدان الأمل في المستقبل.

فيجب علينا أن نقلل من أوجه عدم المساواة من أجل بناء السلام المستدام. ويجب علينا أن نحمي الشعوب وأشد الفئات ضعفا – ولا سيما النساء – التي كثيرا ما تتأثر بشكل غير متناسب. ويجب علينا أن ندعم الاستثمار في التنمية البشرية، من الصحة إلى التعليم إلى الحماية الاجتماعية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب علينا أن نعزز الحكم الشامل للجميع، بمشاركة كاملة من جميع المجتمعات والمجتمع المدني، بما في ذلك أنصار البيئة، حتى يتمكن الجميع من المشاركة في مستقبل بلدانهم. ويجب علينا في كل مكان أن نستفيد من الدراية المحلية وأن نعزز مشاركة النساء والشباب. فالدراسات تبين أنه عندما تشارك المرأة في المفاوضات، يكون السلام أكثر استدامة؛ وعندما تشارك في التشريعات، فإنها تعتمد سياسات تحمي البيئة وتعزز التماسك الاجتماعي.

ثانيا، نحن بحاجة ماسة إلى زيادة استثماراتنا في التكيف والمرونة. وتقدر التكلفة السنوية للتكيف في البلدان النامية بمبلغ ٧٠ بليون دولار، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٣٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠. فيجب على البلدان المتقدمة أن تفي بوعدها بتقديم ما لا يقل عن ١٠٠ بليون دولار سنويا لتمويل المناخ للبلدان النامية، ومن

الأهمية بمكان تخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من تمويل المناخ للبلدان النامية لبناء القدرة على الصمود والتكيف.

وقد أرسل مؤتمر الأطراف السادس والعشرين إشارة إيجابية في ذلك الصدد. وأتوقع الآن من البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ التزامها بمضاعفة تمويل التكيف بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال مبادرات طموحة مثل الجدار الأخضر العظيم، الذي يحيي المشاهد الطبيعية المتدهورة في منطقة الساحل لزيادة الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل وتعزيز بناء السلام. غير أن آليات التمويل يجب أن تكون متناسبة مع احتياجات الناس وأن تكون في متناول السكان الأكثر تضررا. والإعانات ضرورية، لأن عبء الديون يخنق البلدان الأضعف أصلا.

وفي ذات الوقت نحتاج إلى تكييف عملنا في بناء السلام مع العمل المناخي. وقد زاد صندوق بناء السلام استثماراته، منذ عام ٢٠١٧، في المبادرات المبتكرة التي تأخذ في الاعتبار المخاطر المناخية. ففي اليمن على سبيل المثال، حيث تساهم ندرة المياه التي تفاقمت بسبب تغير المناخ في عدم الاستقرار، دعم الصندوق ترميم وتعزيز هياكل إدارة المياه المحلية في وادي ريما مما ساعد على الحد من التوترات الطائفية. وللأسف، لا يزال الصندوق بعيدا عن بلوغ الكتلة الحرجة التي ستمكنه من مساعدة الحكومات والمجتمعات على التصدي لمخاطر النزاعات المعقدة بصورة أكثر منهجية.

(تكلم بالإنكليزية)

ثالثا، نحن بحاجة إلى تحليل أفضل ونظم إنذار مبكر، ويجب أن تأخذ كل مبادرة لمنع نشوب النزاعات في حسبانها المخاطر المناخية. وسيعزز فهم الآثار المتتالية لتغير المناخ وتوقعها عملنا في مجال السلام والأمن.

يفتقر ثلث سكان العالم إلى نظم الإنذار المبكر. وكما نوقش مع شركائنا خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فإن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى تقود الجهود نحو تفعيل آليات الإنذار المبكر. كما إننا بحاجة إلى الاستفادة من الخبرة الموجودة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتضمين المخاطر المناخية في جميع القرارات الاقتصادية والمالية. وفي الأمم المتحدة، تعمل آلية الأمن المناخي على تعزيز قدرة البعثات الميدانية والأفرقة القطرية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وتشكيل استجابات متكاملة وفي الوقت المناسب.

رابعا، يجب أن نعزز تطوير الشراكات والمبادرات التي تربط بين النهج المحلية والإقليمية والوطنية. ويجب أن نستفيد على أفضل وجه من الخبرة الميدانية، مع الاستفادة من القدرات السياسية والتقنية والمالية للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد مثال جيد على ذلك. وقد اشترك في وضعها الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد والأمم المتحدة وشركاء آخرون، وهي تدمج العمل الإنساني والأمن والتنمية والقدرة على تحمل تغير المناخ.

وبالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أطلق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مبادرة جديدة بشأن تغير المناخ والأمن والتنمية في غرب أفريقيا. وتشجع تلك المبادرة على اتباع نهج متكامل ومنسق إزاء الأمن المناخي في المنطقة وتدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكوماتها والسلطات المحلية في جهودها الرامية إلى الحد من المخاطر.

ويجب علينا أيضا أن نواصل دعم عمل المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل من خلال خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، التي تهدف إلى تعزيز التعاون ومعالجة المشاكل الهيكلية، مثل الفقر والتخلف وتحديات الحوكمة، التي تجعل المنطقة أكثر عرضة لنشوب النزاعات.

وأخيرا، تتطلب مكافحة الإرهاب والنزاع في سياق اختلال المناخ استثمارا مستداما. ومع ذلك، وكما رأينا في منطقة الساحل والصومال، فإن بعثات السلام الأفريقية كثيرا ما يكون لديها مجال محدود للمناورة

وتواجه مشكلة عدم إمكانية التنبؤ إطلاقا فيما يتعلق بالتمويل. والآن أكثر من أي وقت مضى، تتطلب عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولايات من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن تمويل يمكن التنبؤ به تضمنه الاشتراكات المقررة. وأحث أعضاء المجلس مرة أخرى على النظر في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

ويجب على مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء أن يعملوا في آن واحد على بناء السلام وآثار تغير المناخ. وتفخر الأمم المتحدة بالوقوف إلى جانب المجتمع الدولي لبناء مستقبل أكثر أمانا واستدامة للجميع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فكي محمد.

السيد فكي محمد (*تكلم بالفرنسية*)**:** أود في البداية أن أشيد بذكرى الضحايا المدنيين والعسكريين الذين يسقطون بصورة شبه يومية، ولا سيما في منطقة الساحل.

وأود أيضا أن أشكر فخامة السيد محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر، على دعوتنا إلى هذه الجلسة الهامة بشأن قضايا تغير المناخ وتفاعلها مع السلام والأمن. ويسرني أن أهنئه على تنظيم هذه الجلسة الهامة وأتمنى لرئاسة النيجر لمجلس الأمن كل التوفيق في الشهر الحالي.

وإنني على يقين من أن خبرة النيجر الراسخة وفهم الرئيس الواسع لهذه المسائل سيوفران للمجلس تحليلات ذات صلة تمكنه، كما آمل، من اتخاذ قرارات لمواجهة التحديات، وهو أمر أكثر أهمية بالنظر إلى أن موضوع هذه الجلسة تتم مناقشته بعد أسابيع قليلة فقط من انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في غلاسكو.

ورغم أن الخبراء لا يستطيعون إقامة علاقة سببية مباشرة تثبت أن النزاعات ناجمة عن تغير المناخ، فلا شك اليوم في أن تدهور الأحوال المناخية ونقص الأمطار، وما تلا ذلك من حالات جفاف، يسهم في تفاقم التوترات الاجتماعية والقبلية بسبب ندرة الموارد التي تحافظ على الحياة، ولا سيما المياه ومراعي الماشية.

وإذا ما أخذنا على سبيل المثال البيانات الواردة في التقارير عن منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، فإننا نلاحظ أن الزيادة الواسعة النطاق في عدد الشباب، وهي نتيجة الانفجار الديمغرافي من الناحية البشرية، قد زادت من الضغوط على الموارد الطبيعية بطريقة تبعث على القلق.

وفي هذا الصدد، يجب أن نذكر بأن الإنفاق العسكري في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يستهلك ربع الميزانية الوطنية على حساب القطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية والمياه والأمن الغذائي. ومن أين ينشأ العنف المتكرر بين الرعاة والمزارعين؟ فالحصول على الموارد الآخذة في التناقص وتوزيعها غير المتكافئ بسبب تغير المناخ يزيد من اتساع الفجوات وأوجه عدم المساواة، مما يؤدي إلى جميع أنواع الأنشطة الإرهابية. فالهجرة وشبكاتها الإجرامية والاتجار بجميع أنواعه والترحال الرعوي العشوائي والهجرة من الريف تكمل الصورة التي هي بالفعل قاتمة جدا. ويؤدي فشل العديد من الإصلاحات غير الكافية إلى تفاقم المخاطر المرتبطة بهذه الظواهر.

وتؤجج ندرة الموارد والمياه والأغذية الزراعية على وجه الخصوص النزاعات القبلية. ودعونا لا ننسى أن النزاعات بين الرعاة والمزارعين تسببت في مقتل ستة أضعاف عدد الأشخاص في منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا مقارنة بالنزاع مع بوكو حرام.

وبناء على ذلك، فإن هذه الظواهر تهيئ ظروفا تفضي إلى انتشار كيانات غير حكومية، تقودها جماعات إرهابية، تؤثر على آلاف الشباب وتشوش أفكارهم وتسممها وتلقنهم العقائد وتجندهم وتسلحهم وتدربهم لاتباع مسار الموت والدمار كوسيلة للعثور على الخلاص وإدراك مصائر غير موجودة وواهمة. وعلى هذه الأرضية الأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والوجودية، تقع المواجهة الحقيقية بين الجهود

الوطنية والقارية، من ناحية، والإرهاب وغيره من أشكال الانحراف، من ناحية أخرى.

وأحد الأسباب الأساسية لظاهرتي العنف والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر ينشأ تحديدا من تلك الظروف. فالاعتماد على الزراعة والثروة الحيوانية في المنطقة، على سبيل المثال، يدفع أكثر من ٥٠ مليون شخص في منطقة الساحل وحدها إلى وضع محفوف بالمخاطر، مما يجعلهم أهدافا سهلة للجهادية وغيرها من أشكال العنف، التي تشكل أرضا خصبة للإجرام. وإذا تذكرنا أن العمالة في القطاع الزراعي تتراوح بين نسبة ٢٥ في المائة في بوركينا فاسو و ٧٥ في المائة في النيجر، فقد نفهم عندئذ مدى ضعف الناس أمام انتشار سرطان الإرهاب وتبعاته المنتشرة في جميع أنحاء القارة.

ومن ناحية أخرى، إذا تذكرنا أن النساء، ولا سيما الفتيات، يمثلن ٤٠ في المائة من القوة العاملة الزراعية والرعوية، فإننا سنفهم حينئذ مدى انتشار ظاهرة أخرى من عدم المساواة والظلم التي تسبب المعاناة لملايين النساء والفتيات. وعندما نربط عواقب تغير المناخ تلك بعوامل مفاقمة ومحبطة، مثل ضعف أو سوء الحوكمة والفساد والتهميش والاستبعاد السياسي والاجتماعي والمجتمعي، قد نفهم كيف أن تعزيز المسارات المنحرفة له عواقب بعيدة المدى.

ومن منطقة بحيرة تشاد إلى القرن الأفريقي، تسجل درجات حرارة غير مسبوقة. ويفرض تقلبها ضغطا لا مبرر له على الاقتصادات الريفية والفئات الضعيفة وقدرة الدولة. ويتقارب الفقر والتقلبات المناخية الناجمان عن ذلك في سيمفونية حزينة تفضي إلى حد كبير إلى العنف والشبكات الإجرامية والإرهابيين، مما يؤدي إلى تقلبات هائلة في التحركات السكانية. وعلى المدى الطويل، فإن الأثر المترتب على ذلك هو إحداث اضطرابات لا يمكن أن يتنبأ بها إلا عدد قليل جدا من استراتيجيات التنمية الاستشرافية.

هذه هي الصورة التي تتيحها لنا نظرة سريعة على التفاعل بين الظروف المناخية وقضايا السلام والأمن في أفريقيا. والمسألة الأساسية لم تكن دائما وصف وتفسير الظواهر التي تؤطر حياتنا بقدر ما كانت الطريقة التي نتعامل بها معها.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من الاعتراف بأننا نشعر، في أفريقيا على الأقل، بخيبة أمل من استجابات المجتمع الدولي. ولا جدوى من أن نخفي عن أعضاء المجلس قلقنا إزاء مكافحة تغير المناخ والإرهاب والروابط بين هاتين الظاهرتين المدمرتين.

وفي حين أن مساهمة أفريقيا في التلوث العالمي ضئيلة، فإن نصيبها من الاستثمارات لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ ضئيل جدا.

ويلتزم الاتحاد الأفريقي التزاما ثابتا بضمان إقامة عدالة حقيقية في تلك المجالات. ولن نتوقف أبدا عن الإصرار على ذلك بكل ما أوتينا من قوة والعمل مع أصدقائنا الذين يهبون لمساعدتنا.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن أفريقيا، في كفاحها ضد الإرهاب، لا تزال تعاني من الآثار الضارة الناجمة عن ازدواجية المعايير حقا. فبينما تُحشد الجهود الدولية في أجزاء أخرى من العالم،لا سيما الشرق الأوسط، لمكافحة الإرهاب، فإن الجهود المبذولة على هذا النطاق قد حرمت منها أفريقيا في معظم الأحيان.

ولا يزال تمويل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد يعاني من نقص من حيث موارد الأمم المتحدة. وآمل أن تؤدي المناقشة المفتوحة اليوم إلى النهوض بمناقشة تلك المعايير المزدوجة وأوجه القصور غير الأخلاقية، وفي المقام الأول والأخير إقرار المجتمع الدولي بالتزاماته. وينبغي للمجلس أن يتصدى لهذا التحدي. وأتمنى له كل النجاح في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيد فكي محمد على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد نوهو.

السيد نوهو (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أولا، أشكر رئيس النيجر على الدعوة التي وجهها لي لحضور هذه الجلسة الهامة جدا وإتاحة الفرصة لي للتكلم.

بادئ ذي بدء، أود أن أقول إن بحيرة تشاد بحيرة عابرة للحدود تتقاسمها الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا. واعتبارا من الستينيات، كانت واحدة من أكبر بحيرات المياه العذبة في العالم، بمساحة تبلغ ٠٠٠ ٢٥ كيلومتر مربع. وقبل المأزق الذي يوجد فيه الحوض حاليا، كان مصدرا للمنتجات الزراعية. وتزرع المحاصيل الغذائية والمحاصيل ذات العائد النقدي. وتشمل المحاصيل الغذائية الدخن والذرة الرفيعة والقمح والذرة والكاسافا والبطاطا الحلوة. وتشمل المحاصيل ذات العائد النقدي القطن والأرز والسمسم والتمور، التي تنتج عموما في نظم زراعية واسعة النطاق. كما أن الارتحال الرعوي للماشية، فضلا عن صيد الأسماك، متوفر بكثرة في البحيرة.

بيد أن تضافر آثار تقلب المناخ وتغيره والضغط السكاني وانعدام الأمن قد أدى اليوم إلى تهديدات مستمرة للأمن الغذائي في البحيرة. وتوقعت نتائج النمذجة التي نشرتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في عام ٢٠١٥ أنه بحلول نهاية القرن، ستكون هناك زيادة في متوسط درجة الحرارة السنوية في حوض بحيرة تشاد الوسطى والشرقية؛ وسيكون هناك انخفاض في الموارد المائية المتاحة بحلول نهاية القرن؛ وسيصبح موسم الأمطار أقصر في جميع أجزاء حوض بحيرة تشاد ؛ والمناطق التي تشهد مواسم طويلة النمو بما فيه الكفاية، وبالتالي تعتبر اليوم استوائية، سوف تنخفض من حيث الحجم وستصبح مجزأة أو ستختفي؛ والظروف المناخية الداعمة لنمو الغابات الاستوائية قد لا تكون موجودة بحلول نهاية القرن.

وتبين أرصدة المياه للفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٩ أن إجمالي تدفق المياه إلى البحيرة بلغ حوالي ٥١,٦ كيلومترا مكعبا في السنة، ٩٩,٤ في المائة منها بالكامل تقريبا بسبب التبخر. وبالمثل، خلال الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠١٠، عندما انخفض إجمالي التدفق إلى النصف ليصل إلى ٢٣,٨ كيلومترا مكعبا في السنة، بلغت نسبة الخسارة بسبب التبخر ٩٩,١ في المائة، أو ما يقرب من ٢٣,٦ كيلومترا مكعبا في السنة. إن بحيرة تشاد عرضة لزيادة التبخر المرتبط بارتفاع درجات الحرارة، وذلك بسبب مساحتها الكبيرة مقارنة بحجمها. وبدأت البحيرة تتقلص في أوائل الستينيات، وهذه الظاهرة هي السبب الجذري لمعظم التحديات التي تواجه المنطقة اليوم، بما في ذلك تذمر الشباب والإرهاب والاشتباكات بين المزارعين والرعاة.

وتوضح الإحصاءات التالية مدى التحديات. ففي عام ١٩٦٣، كانت المساحة الإجمالية للبحيرة ٠٠٠ ٢٥ كيلومتر مربع. وخلال فترة الجفاف في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ تقلصت إلى ٧٠٠ ١٠ كيلومتر مربع، بينما تقلصت خلال فترة الجفاف الثانية، للفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥، إلى ٤١٠ ١ كيلومتر مربع، أو ٥ في المائة من حجمها في عام ١٩٦٣. غير أن حجم البحيرة ازداد منذ ذلك الحين إلى ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ كيلومتر مربع.

ونظرا لارتفاع معدل المواليد الذي بلغ نحو ٣ في المائة والهجرة من جميع أنحاء منطقة الساحل، زاد عدد سكان حوض بحيرة تشاد من حوالي ٧ ملايين نسمة في أوائل الستينيات إلى ٢٢ مليون نسمة في عام ١٩٩١، وإلى ٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٥. وأدى اقتران تقلص البحيرة بالانفجار السكاني إلى انخفاض في سبل كسب الرزق والأراضي الزراعية والمراعي ومياه الصيد، فضلا عن الأنشطة التجارية بصفة عامة. وعواقب ذلك هي أننا نعاني من البطالة العامة، والفقر المتوطن بين الناس، وتذمر الشباب وإثارة والغضب العامين، ولا سيما بين الشباب.

إن شعوب المنطقة قادرة على الصمود. فقد اعتمدت استراتيجيات مختلفة للتكيف، بما في ذلك الهجرة من الحوض الشمالي الجاف إلى الحوض الجنوبي الأكثر رطوبة. وهذا في حد ذاته أدى إلى الإجهاد، إذ أصبح الجزء الجنوبي من الحوض مكتظا بالسكان على الفور. كما مارس الناس مجموعة من الأنشطة، تجمع بين صيد الأسماك وتربية الماشية والزراعة والتجارة. كما ابتكروا طرقا لاستخدام المزرعة نفسها لأغراض مختلفة، تبعا للمواسم.

غير أننا لاحظنا، بين الشباب الذين يشكلون ٦٠ في المائة من سكان حوض بحيرة تشاد، ظهور صناعة تهريب تيسرها الحدود التي يسهل اختراقها – الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة،

والاتجار بالبشر. ولاحظنا أيضا ضعف الشباب أمام التجنيد من جانب الإرهابيين وغيرهم من المجرمين. كما ازدادت الاشتباكات بين المزارعين والرعاة بسبب تدمير المحاصيل، بسبب زيادة حركة الماشية بحثا عن المياه، وكذلك سرقة الماشية، ومؤخرا الاختطاف للحصول على فدية والاختطاف من جانب الإرهابيين.

وفي ظل هذه الخلفية من السخط العام، دخلت أيديولوجية بوكو حرام منطقة بحيرة تشاد وظلت هناك منذ ذلك الحين. وتسببت أنشطة بوكو حرام في تشريد أعداد كبيرة من الناس وفقدانهم لسبل معيشتهم، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن المائي القائم.

وقد أنشئت فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، بصيغتها الحالية، رسميا في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات لجنة حوض بحيرة تشاد، الذي عقد في أبوجا في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، على الرغم من أن الأنشطة التي أدت إلى إنشائها كانت جارية بالفعل منذ وقت طويل. لقد أنشئت، كما نعلم جميعا، لتهيئة بيئة آمنة في المناطق المتضررة من الأنشطة الإرهابية وتيسير تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار وتيسير العمليات الإنسانية.

وفي حين تعطى أولوية قصوى للعمليات الحركية الرامية إلى تحييد الإرهابيين في ساحة المعركة فإنها غير كافية في الأجلين المتوسط والطويل للقضاء على خطر التطرف العنيف في منطقة حوض بحيرة تشاد. ولا يمكن للأعمال العسكرية وحدها أن تحل مشكلة الإرهاب. ومن المهم أيضاً معالجة الأسباب الجذرية لهذه الآفة. وهذا ما يستمر القيام به من خلال الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد وغيرها من المشاريع الإنمائية في المنطقة.

لقد أعدت الاستراتيجية الإقليمية لجنة حوض بحيرة تشاد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي. وهي ترتكز إلى تسع ركائز مواضيعية شاملة للتدخل و ٤٠ هدفا استراتيجيا. وتحدد كل ركيزة النطاق الواسع للعمل الذي يتعين القيام به والأهداف الاستراتيجية التي يتعين تحقيقها. وكجزء من إطار التنفيذ يقوم كل حاكم من حكام الولايات والمقاطعات الثماني المتضررة بتجميع المبادرات المحددة التي يتعين تنفيذها في شكل خطط عمل إقليمية.

في غضون ذلك وإلى أن يتم تفعيل الاستراتيجية الإقليمية أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي، مرفقا إقليميا لتحقيق الاستقرار في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ في نيامي. وبالإضافة إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية يتمثل الغرض من إنشاء هذا المرفق الذي تبلغ تكلفته ١٠٠ مليون دولار والذي وصل إلى مرحلته الثانية حاليا في تحقيق الاستقرار الفوري لمناطق محددة تم تحريرها من سيطرة بوكو حرام. ولكن لا تزال المجتمعات المحلية عرضة لاستمرار أعمال التسلل والهجوم.

وللتخفيف من آثار تغير المناخ ومعالجة الأسباب الجذرية للتمرد، تواصل لجنة حوض بحيرة تشاد وشركاؤها مشاريع إنسانية وإنمائية تهدف إلى استعادة سبل عيش السكان وبناء قدرتهم على الصمود وإصلاح البيئة.

ومن بين هذه المشاريع برنامج إنمائي طارئ للفئات الضعيفة في منطقة بحيرة تشاد، لا سيما الشباب والنساء يتألف من ١١٨ مشروعا صغيرا تنفذ خلال ١٨ شهرا بتكلفة تقدر ب ٣٧,٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. ومن المتوقع أن يحقق نحو ٣٥ مليار فرنك من الإيرادات وأن يوفر ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٥٧ فرصة عمل.

ولدينا أيضا خطة عمل التنمية والتأقلم مع آثار تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد التي من المفترض أن تمتد لـ ١٠ سنوات من عام ٢٠١٦ إلى عام وهي مصممة لتحويل البحيرة إلى منطقة للتنمية الريفية الإقليمية. وعرضت الخطة التي تبلغ قيمتها ٩١٦ مليون يورو في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عقد في باريس في عام ٢٠١٥، والذي تعهد فيه البنك الدولي بتقديم ٣٠٠ مليون دولار ولكن لم ترد أي مساهمات أخرى. وتستخدم مساهمة البنك الدولي الآن في مشروع آخر يعرف باسم مشروع بحيرة تشاد للإنعاش والتنمية بتكلفة قدرها ١٧٠ مليون دولار.

بالإضافة إلى ذلك لدينا مشروع لتحسين القدرة الهيدروليكية للبحيرة وروافدها يهدف إلى زيادة قدرة البحيرة وتقليل فقدان المياه من خلال التبخر والأضرار الناجمة عن الفيضانات السنوية على طول نهري شاري ولوغون. ويشمل المشروع إزالة الطمي في عدد من أنحاء البحيرة وروافدها وإزالة الحشائش الطفيلية وتثبيت تحصينات السد. وتعدُّ هذه المرحلة الأولى من نقل المياه بين الأحواض من حوض الكونغو إلى بحيرة تشاد.

وأنتقل الآن إلى دعواتي.

إن التحديات العديدة التي تواجه حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل عموما – التحديات البيئية والإنسانية والأمنية والإنمائية – لا يمكن أن تتصدى لها المنطقة بمفردها. وهناك حاجة ملحة إلى أن تكثف الأمم المتحدة جهودها الحالية لتعبئة المجتمع الدولي وحثه على مضاعفة دعمه للمنطقة، لا سيما لتعزيز دعم مكافحة الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى بتوفير المعدات اللازمة لتمكين قواتنا من خوض الحرب بفعالية.

ونحتاج أيضا إلى دعم الاستراتيجية الإقليمية لتمكين الولايات والمقاطعات الثماني المتضررة من تنفيذ خطط عملها الإقليمية.

ونحتاج أيضا إلى دعم الأمم المتحدة لتعبئة الموارد اللازمة للمشروع بغية تحسين القدرة الهيدروليكية لبحيرة تشاد وروافدها للحد من الفيضانات والتبخر. كما نطلب الدعم لتوفير التمويل اللازم لخطة عمل التنمية والتأقلم مع آثار تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيد نوهو على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس النيجر.

أود أن أشكر جميع المشاركين بإخلاص على موافقتهم على المشاركة في هذه المناقشة المهمة في رئاسة بلدي لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر.

لقد وددتُ أن آتي شخصيا إلى أعضاء مجلس الأمن للإعراب عن رسالة سلام وتضامن، فضلا عن الإعراب عن الأمل الذي يتطلع شعب النيجر إلى أن يكون مشتركا بين جميع شعوب العالم التي تعاني من الأزمات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وأود أيضا إبلاغ تلك الرسالة باسم أفريقيا، التي تشغل أزماتها للأسف، غالبية مداولات المجلس، وحيث ما يزال مستقبل العالم على المحك رغم كل الظروف.

أخيرا، جئت لأعرب عن امتنان بلدي النيجر على العلاقات الممتازة التي يمتع بها مع جميع البلدان الممثلة هنا خلال فترة ولايته التي تمتد لسنتين في المجلس.

ومنذ أن أديت اليمين الدستورية بصفتي رئيسا لبلدي في ٢ نيسان/أبريل في أعقاب انتخابات شهدت أول تغيير ديمقراطي في النيجر، اقترن التزامي بالسلام والأمن لبلدي ومنطقة الساحل ولقارتنا بطموحي إلى أن تتغلب أفريقيا على تحدياتها الحالية وتواصل العمل على تنفيذ التعهدات المعلنة في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وكما يعلم الأعضاء، فإن منطقتي، منطقة الساحل، تواجه تحديا رئيسيا يتمثل في مكافحة الإرهاب الذي لا تزال أعماله الشنيعة تقوض أسس الدول الديمقراطية على أساس يومي. وتشمل هذه التحديات أيضاً أثر تغير المناخ، الذي يؤدي بتقليله الموارد الطبيعية المتاحة، إلى زيادة الفقر وجميع الآفات التي ترافقه.

أود أن أقول إن اختيار موضوع مناقشتنا اليوم تعبير عن رغبتنا في أن نرى المجلس يثبت الصلة الواضحة القائمة بين السلام والأمن الدولي، من جهة، ومكافحة الإرهاب وآثار تغير المناخ، من جهة أخرى. وتود النيجر، بقرارها تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع السلام والأمن الدوليين في سياق الإرهاب وتغير المناخ، حث المجلس على مواصلة التفكير في آثار تغير المناخ واتخاذ المبادرات المناسبة في السعي إلى إيجاد حلول دائمة للتهديدات التي تحيق بالسلام والأمن الدولي وتفاعلها مع آثار تغير المناخ.

ويبدو لي أن من الضروري أن يستفيد المجلس، في أعقاب الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

بشأن تغير المناخ، من مختلف توافقات الآراء التي تم التوصل إليها لتشجيع الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، وفقاً لولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وقد ذكرتُ مؤخراً في منتدى داكار الدولي بشأن السلم والأمن في أفريقيا أن منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد تُظهران بوضوح، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، التفاعل بين آثار تغير المناخ والسلام والأمن. وأدت عواقب هذه الظاهرة، التي لم يتم تقييم حجمها بالكامل بعد، إلى تفكك النسيج الاجتماعي والطريقة التي يعيش بها الناس معاً، حيث دُفع السكّان إلى منافسة محمومة للحصول على الموارد التي أصبحت للأسف شحيحة للغاية.

وكثيراً ما تؤدي هذه الحالة إلى نزاعات طائفية تترتب عليها عواقب مأساوية وهجرة متزايدة، يُحكم على اللاجئين والمشردين داخلياً نتيجة لها بالعيش في مخيمات مؤقتة. ومما يثير القلق أكثر أن هذه الحالة تساعد على تأجيج التطرف العنيف واللصوصية الواسعة النطاق، مما يجتذب العديد من الشباب الذين كانوا يتعيَّشون في السابق بالتنوع البيولوجي الثري في المنطقة إلى شبكات المنظمات الإجرامية والإرهابية.

وتسببت المنظمات الإرهابية المفرطة التسليح وعنفها ضد السكان المدنيين والنهب الذي ترتكبه في حالة من الذهان الحقيقي في أوساط السكان المتضررين مباشرة، وكذلك بين عامة الناس. وهذه الأجواء تضر كثيراً بالدول وتهدد استقرارها. إنها تشوه حقا صورة المجتمع الدولي الذي يُشتبه في عجزه المتعمد وتروج لأطروحات مفرطة في الهلوسة بشأن الأساس الذي يقوم عليه هذا الواقع، مما يفتح الطريق أمام تصعيد خطير للنزاع السياسي.

غير أننا ما زلنا مستعدين وعازمين. والنيجر، من جانبها، تزيد من قدرات قواتها الدفاعية والأمنية وتتطور الحالة العسكرية نحو توازن قوى مؤات على نحو متزايد. وهذا هو السبب وراء السلوك الجديد للجماعات الإرهابية الذي يتمثل في استخدام العنف الوحشي ضد السكان المدنيين.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع شركائنا الذين أسهم دعمهم الثمين والتزامهم بقضيتنا في تحسين أدائنا على جميع المستويات. ولتحقيق أهدافنا المتمثلة في دحر الإرهاب في منطقة الساحل، نحتاج إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي من حيث التمويل الكبير وتوفير المعدات والمواد والاستخبارات العسكرية. وإذا لم يلقَ إنشاء مكتب دعم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بتمويل من موارد ميزانية الأمم المتحدة، موافقة جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، فإننا على استعداد للعمل لتنفيذ أي مبادرة بديلة من شأنها أن تساعد بلدان الساحل على أن تلبي بالقدر الكافي الاحتياجات التي أعربتُ عنها حتى الآن.

وعلاوة على ذلك، يتوقف السلام والأمن في منطقة الساحل على الديناميات الإقليمية، لا سيما في ليبيا، البلد الشقيق الذي ما فتئ يواجه عقداً من النزاع. والواقع أن كل شيء بدأ من هذا البلد منذ اتخاذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). ولا تزال الأسلحة التي تؤجج العنف في الساحل تأتي اليوم في معظمها من هذا البلد. ولا شك في أن تطبيع الوضع في ليبيا، الذي يتوقف على إجراء انتخابات ديمقراطية، سيسهم في تحقيق السلام والأمن في البلدان المجاورة، ولا سيما في منطقة الساحل.

وهذا يعني أن الموعد النهائي المحدد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر موعد حاسم. ويأمل بلدي في أن تجرى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ذلك التاريخ في ظل ظروف مواتية وأن تمهد الطريق لديناميات السلام والاستقرار. وبالمثل، فإن النجاح في إتمام العملية الانتقالية في مالي، وهي بلد شقيق آخر، من خلال التنظيم السريع لانتخابات ديمقراطية وشاملة للجميع، يترتب عليها إيجاد سلطات منتخبة ديمقراطياً في البلد، سيعزز قدرة المنطقة على مكافحة الجماعات الإرهابية على نحو أكثر فعالية.

وبالإضافة إلى متطلبات مكافحة الإرهاب، فإن الديناميات في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد تزداد تعقيداً بسبب آثار تغير المناخ. والواقع أنه ينبغي لنا ألا نتعامل بلامبالاة مع عودة الظواهر الجوية القصوى، بما في ذلك درجات الحرارة المرتفعة بشكل

متزايد والحرائق الشديدة والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر وذوبان الأنهار الجليدية في مناطق أخرى من العالم، كما هو مبين في استنتاجات تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٢١، لأنها مسائل ستحدد مستقبل البشرية. وكلما أسرعنا في مكافحة هذه الآفات، كان الحل أقل تكلفة وأكثر فعالية – ولا يزال هذا الحل في متناول أيدينا.

من الواضح أن آثار الاختلال المناخي تتجلى ويشعر بها الناس بطريقة محددة في مختلف مناطق الكوكب. ففي منطقة الساحل، ما برحت الحالة جزءاً من الحياة اليومية للسكان منذ فترة طويلة، وهي تقوض الجهود الإنمائية التي تبذلها بلداننا في سياق تزيد من صعوبته جائحة مرض فيروس كورونا. ولذلك، فمن الضروري أن يحترم المجتمع الدولي الالتزامات التي قُطعت لتمويل سياسات التكيف وتخفيف الآثار، ولا سيما بالنسبة لأضعف البلدان التي هي من الضحايا العرضيين للأنشطة والتجاوزات التي أدت إلى تدهور المناخ.

ويبدو لي أن إنشاء صندوق خاص لدعم بلدان الساحل التي تعاني من التصحّر، وكذلك لدعم الدول الجزرية الصغيرة المهددة بكل معنى الكلمة بارتفاع منسوب المحيطات، بات ضرورة ملحة. وبالنسبة لمنطقة الساحل على وجه الخصوص، ينبغي اتخاذ إجراءات فعالة لمتابعة استنتاجات وتوصيات مختلف اجتماعات المائدة المستديرة وغيرها من المحافل التي أنشئت لإحداث تغيير جذري في الاتجاهات الرئيسية التي يمكن ملاحظتها في المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يستحق برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وخطة العمل الخاصة بالتنمية والتأقلم مع آثار تغير المناخ التي اعتمدتها لجنة حوض بحيرة تشاد اهتماما خاصا.

وتعمل النيجر، بصفتها رئيسة لجنة المناخ لدول منطقة الساحل، على التنفيذ الفعال لمختلف التوصيات والترتيبات التي اتفق عليها المجتمع الدولي بصورة مشتركة. ولذلك أود أن أؤكد مجددا التزام النيجر بتوافق الآراء الناجم عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في أعقاب الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تحظى بالتزام الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. وكانت الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التي عقدت مؤخرا في غلاسكو، فرصة أخرى للمجتمع الدولي ليؤكد من جديد التزامه الراسخ بالتصدي لتحديات تغير المناخ.

وبالتوازي مع تلك الجهود، فقد آن الأوان لكي يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار، في إطار ولايته الوقائية، المخاطر الأمنية لتغير المناخ باعتبارها عنصرا إضافيا في هيكل السلام والأمن لدينا. ونأمل أن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار الذي اقترحته النيجر وأيرلندا لتزويد جهازنا أخيرا بنهج متكامل ومنسق لتعزيز فهمه لتأثير تغير المناخ من خلال إجراء تحليل متعمق للمخاطر الحالية والمقبلة من أجل تقديم توصيات وجيهة وعملية المنحى. وبمجرد اعتماد القرار، فإنني على اقتناع بأنه سيسهم بفعالية في إدماج المخاطر المناخية في عمليات حفظ السلام وبناء السلام القائمة، فضلا عن أعمال الوساطة ومنع نشوب النزاعات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

وأدعو رئيس إستونيا إلى مخاطبة المجلس.

الرئيس كاريس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أعرب عن تقديري للنيجر على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم، وأشكر الأمين العام، السيد غوتيريش، ومقدمي الإحاطتين الآخرين على ملاحظاتهم.

يشكل تغير المناخ والإرهاب تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. ويتذبذب النطاق والكثافة من الناحية الجغرافية، ولكن من الواضح أن الظاهرتين لا تعرفان حدودا أو قارات.

وأود أن أبدأ بمثال واضح وهو حالة الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا. لقد وصف العلماء أن الغبار الذي يهب من مناطق بعيدة مثل الصحراء الكبرى هو أحد العوامل المحركة الرئيسية للذوبان المتسارع للأنهار الجليدية. وهذا بدوره يغير أنماط الرياح الموسمية

في المنطقة وعمل على اضطراب النظام الإيكولوجي في بحر العرب، مما يؤدي إلى شبه انهيار الأرصدة السمكية التي يعتمد عليها ملايين الناس. فماذا سيفعل هؤلاء الناس بعد ذلك؟

وقد حددت البحوث مسارات متعددة يتفاعل من خلالها تغير المناخ مع الضغوط السياسية والاجتماعية والبيئية لمضاعفة أوجه الضعف والتوترات القائمة. فارتفاع درجات الحرارة والأحوال الجوية القاسية يؤديان إلى الضغط على الموارد الطبيعية وتقويض سبل العيش، مما يسبب توترات وتشريدا. فعلى سبيل المثال، شرد ما يقرب من ٣١ مليون شخص في عام ٢٠٢٠ داخل بلدانهم بسبب الكوارث الطبيعية الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى وتغير المناخ. ومرة أخرى، كان الضرر الواقع على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة أكبر من غيرهم. وقدر البنك الدولي مؤخرا أن إجمالي عدد المهاجرين بسبب المناخ قد يصل إلى ٢١٦ مليون مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠. وتشير الأبحاث إلى أن معظم المناطق التي تواجه هجرة سلبية صافية تعاني بالفعل اليوم من إجهاد بيئي مرتفع وقدرة منخفضة على التكيف مع التغيرات.

إن تغير المناخ، وغيره من أشكال التدهور البيئي، تمهد الطريق لعدم الاستقرار الاجتماعي والنزاعات والإرهاب والتطرف. إنها تعمل بصفتها عوامل مضاعفة للخطر، مما يعمل على تضخم المخاطر الأمنية وإثارة انتهاكات لحقوق الإنسان. ولذلك نرحب أيضا بأنشطة التحالف من أجل منطقة الساحل في التعامل مع عواقب تغير المناخ من خلال زيادة الأمن الغذائي، فضلا عن التصدي للبطالة بين الشباب.

إن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب ليست سوى واحدة من فوائد بذل جهد عالمي متضافر للتخفيف من آثار تغير المناخ. إننا نشهد نزاعات على الموارد الطبيعية داخل الدول وفيما بينها. كما نرى أشخاصا أصبحوا يائسين بسبب فقدان سبل عيشهم أو منازلهم أو أحبائهم أو الأمل في مستقبل أفضل. وهذا يفتح فرصا للتجارة غير المشروعة ويهيئ الظروف للمنظمات الإرهابية للاستفادة من الحالة غير المستقرة ويأس الناس. وهذا ما نشهده حاليا على الحدود الأوروبية أيضا، على سبيل المثال.

وتؤدي الظروف الاجتماعية والاقتصادية دورا هاما في تمكين تصاعد الإرهاب والتطرف. ولذلك، وبغية مكافحة الإرهاب والتطرف، يجب أن نفهم الأسباب الجذرية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية وأن نعالجها – وهي أسباب مثل عدم المساواة على الصعيد العالمي والهجرة القسرية وندرة الموارد الحيوية، بما في ذلك المياه النظيفة والأراضي الزراعية، وما إلى ذلك. ونعتقد أن جميع الآليات التي تساعد على الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة ومشاكل التكيف الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية السريعة تساعد أيضا على مكافحة الإرهاب عن طريق القضاء عليه في مهده.

وتمتلك البلدان التي تواجه نزاعات مسلحة موارد محدودة لاتخاذ المبادرات التي يمكن أن تخرج البلد من النزاع. ويتطلب بناء مجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ بذل جهود دولية أكثر تضافرا من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين. بيد أن مجلس الأمن لديه الأدوات والولاية ذات الصلة للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. لقد حان الوقت لتجاوز عقد المناقشات المواضيعية والتفكير على نحو أكثر طموحا بشأن المناخ والأمن. إننا بحاجة إلى قرار من مجلس الأمن بشأن المناخ والأمن. فهذه هي الطريقة الوحيدة للمضي قدما بمناقشاتنا وإحداث فرق. ونؤكد من جديد أنه من الأهمية بمكان أن يسند إلى الأمين العام ولاية جمع البيانات وتنسيق السياسات لتحقيق تلك الغاية. وسيكون تقديم تقارير منتظمة خطوة رئيسية إلى الأمام نحو وضع تدابير وقائية عملية.

وعلى نحو ما ذكر مرات عديدة من قبل، تتأثر النساء والفتيات تأثرا غير متناسب بتغير المناخ وكثيرا ما تستهدفهن الجماعات الإرهابية. ويعد الاعتراف بأهمية القيادة والمشاركة النسائية وإشراك الشباب أمرا أساسيا لوضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب وآثار تغير المناخ. وهذه هي الطريقة الوحيدة لبناء مجتمعات قادرة على الصمود من أجل الجميع.

وفي الختام، لم يعد بوسعنا تجاهل هذه التحديات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. يجب أن نمنع الآثار التي لا يمكن

تجنبها لتغير المناخ من الإسهام في زعزعة استقرار البلدان والمناطق بأسرها، مما قد يؤدي إلى نشوب نزاعات مسلحة جديدة أو إلى تفاقم النزاعات القائمة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدعو الآن الممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن، إلى مخاطبة المجلس.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه إليكم بالشكر على استضافة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. فما أبديتموه أنتم وفريقكم من ضيافة هناك كان موضع تقدير كبير.

تشيد الولايات المتحدة بالنيجر لقيادتها في إبقاء هذا الموضوع المهم - آثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين - على جدول أعمال مجلس الأمن. وأود أن أشكر الأمين العام على الإحاطة التي قدمها صباح اليوم، وكذلك الرئيس فكي محمد والأمين التنفيذي نوهو على المعلومات ووجهات النظر المهمة التي قدموها للمجلس اليوم.

يمثل تغير المناخ تحديا لكل فرد في كل دولة في كل قارة. إن أزمة المناخ أزمة أمنية. إنها تهديد للسلم الدولي، وبالتالي، خطر وأزمة يتعين على هذا الجهاز التصدي لهما. ومجلس الأمن وحده هو الذي يمكنه أن يكفل إدماج الآثار الأمنية لتغير المناخ في العمل الحاسم المتمثل في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وحفظ السلام، وبناء السلام، والحد من الكوارث، والاستجابة الإنسانية. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان أن تتوفر له - ومن خلاله الأمانة العامة - الأدوات والبيانات اللازمة لمواجهة أحد أكبر وأسرع التهديدات نموا التي يتعرض لها السلام والأمن في هذا القرن.

وكما نعلم جميعا، فإن الطقس القاسي الذي لا يمكن التنبؤ به يجعل الموارد الحيوية مثل الغذاء والماء أكثر ندرة في المناطق الفقيرة. الندرة تحفز اليأس، واليأس يؤدي إلى العنف. المنطق واضح، وكذلك الفطنة. وفي أوائل هذا العام، كلف الرئيس بايدن بإعداد أول تقديرات للاستخبارات الوطنية - وهو أشمل تقرير استخباراتي لدينا في حكومة الولايات المتحدة - بشأن الآثار الأمنية لأزمة المناخ. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مدير الاستخبارات الوطنية نسخة غير سرية من التقرير لضمان أن يكون لدى أكبر عدد ممكن من الناس فكرة أفضل عما يواجه العالم. وقد أوضح التقرير نقاطه بجلاء تام - فتغير المناخ سيزيد من عدم الاستقرار والنزاع الداخلي. علاوة على ذلك، وبوتيرتها الحالية، ينتظر أن تدفع أزمة المناخ الملايين للنزوح من منازلهم، مما يتسبب في هجرة جماعية.

وهذه ليست كارثة إنسانية فحسب، بل إنهم بالضبط نوعية السكان الضعفاء الذين يقعون فريسة للمنظمات الإرهابية. وتستغل الجماعات المتطرفة العنيفة ضعف الحكم والفساد النظمي والتصدعات المجتمعية من أجل ترسيخ نفسها في المجتمعات المحلية وتطوير مصادر للدخل. ويمكن لتغير المناخ أن يفاقم هذه التحديات وأن يوفر فرصة لتلك المنظمات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستهدف المنظمات المتطرفة العنيفة الهياكل الأساسية الحيوية والعاملين في مجال المعونة، مما يقوض الأنشطة الرامية إلى التخفيف من أثر الكوارث المناخية.

ولحسن الحظ، فإن مجلس الأمن، إدراكا منه بوضوح للصلة بين تغير المناخ والنزاع، اتخذ الإجراءات اللازمة في بعض هذه الحالات. ولكن وقت اتخاذ أنصاف الحلول قد ولى. والحقيقة هي أن هذه الأزمة العالمية تتطلب استجابة عالمية من المجتمع الدولي بأسره. لقد شهدنا تقدمًا مهمًا في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الالتزامات الوطنية والدولية بإبقاء زيادة الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية. والآن نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد، ونحن بحاجة إلى القيام بذلك بسرعة.

ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع جميع البلدان، بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ومن خلال المؤتمر السنوي للأطراف، من أجل دفع الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار

تغير المناخ والتكيف معه. ولكي نكون قدوة تحتذى، أعلن الرئيس بايدن عن خطة الرئيس الطارئة للتكيف والصمود من أجل دعم البلدان النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ وإدارتها. وسيعمل الرئيس مع الكونغرس لتوفير ٣ مليار دولار لتمويل الخطة الطارئة للتكيف بحلول عام ٢٠٢٤. ومن خلال الخطة، ستعزز الولايات المتحدة بشكل عاجل وكبير جهود التكيف لإنقاذ الأرواح والحد من عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. والهدف من ذلك هو ضمان ألا نقدم أموالا فحسب، ولكن أن نعمل أيضا مع البلدان لضمان أن يحقق كل دولار أقصى قدر ممكن من الفائدة في تلك المجتمعات المحلية.

لقد حان الوقت لكي نتوقف عن مناقشة ما إذا كانت أزمة المناخ تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لقد انتهى هذا النقاش. إن أثرها على قارة أفريقيا واضح. والصلة العميقة والخطيرة بين أزمة المناخ وأمننا الجماعي واضحة أيضا. وقد حان الوقت الآن لكي يستخدم مجلس الأمن سلطاتنا الفريدة لمعالجة هذه المسألة بشكل مباشر. يجب أن نتخذ إجراءات، وأن نبدأ بدلا من ذلك بسؤال أنفسنا عما يتعين علينا القيام به – لا ما إذا كنا سنفعل ذلك، بل ماذا سنفعل؟ وعلينا أن نتخذ تلك الإجراءات الآن.

وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع بقوة جميع الأعضاء على تأييد والمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن المناخ والأمن الذي قدمته أيرلندا والنيجر والذي تفخر الولايات المتحدة بالمشاركة في تقديمه. ومشروع القرار خطوة أولى جيدة نحو اتخاذ إجراء حقيقي بشأن الآثار الأمنية لأزمة المناخ. هذا أقل ما يمكننا فعله.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إثارة هذه المسألة المهمة اليوم خلال رئاسة النيجر في آخر شهر لها كعضو في مجلس الأمن. وستعمل الولايات المتحدة مع أعضاء المجلس الآخرين للمضي قدما في الأشهر والسنوات المقبلة بالعمل الشاق الذي اضطلعتم به.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشيد بالنيجر لالتزامها الثابت بمكافحة تغير المناخ وتنظيم هذه المناقشة.

توفر هذه المناقشة فرصة أخرى للتأكيد على أن هذه المعركة البيئية هي أيضًا كفاح من أجل السلم والأمن الدوليين. لهذا السبب من المناسب لمجلس الأمن أن يتصدى للتهديدات المرتبطة بتغير المناخ.

وأرحب بالأمين العام في جلسة اليوم وأشكر السيد فكي محمد والسيد نوهو على إحاطتيهما.

ولأن عالمنا يواجه حالة طوارئ مناخية، فإنه أيضا في خطر دائم ويتعرض لمخاطر أمنية متزايدة وتهديدات جديدة.

لقد ترسخت الروابط بين المناخ والأمن منذ وقت طويل. ويمكننا أن نؤكد ذلك في كل مكان – في القرن الأفريقي وفي منطقة الساحل والشرق الأوسط. والتصحر، وانخفاض فرص الحصول على المياه، والقضايا الأوسع نطاقا المتصلة بالحصول على الموارد الطبيعية في المناطق الريفية، ونقص الغذاء، وانعدام الأمن المناخي كلها عوامل تسمح للجماعات المتطرفة المسلحة بالنمو باستغلال إحباط الناس. ونحن نعلم أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل تستغل النزاعات بين الأعراق والمجتمعات المحلية، فضلا عن النزاعات الاقتصادية بين المزارعين والرعاة، في سياق أدى فيه تغير المناخ إلى تغيير كبير في النظم الزراعية الرعوية.

ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع الجماعات الإرهابية من استغلال المحنة الناجمة عن آثار تغير المناخ وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي في المناطق التي تتسم بالفعل بالتوترات والهشاشة. ومن الواضح أن ذلك يتطلب تخصيصا أفضل للموارد الطبيعية. وتلك ضرورة مطلقة لأنه يجب ألا نترك المجال مفتوحا للجماعات الإرهابية لاستغلال هذه النزاعات.

علاوة على ذلك، حيثما توجد تهديدات أمنية خطيرة، يجب علينا بناء صلات حميدة بين التنمية المستدامة والعمل للحفاظ على المناخ. وهذا هو الغرض من مشروع "مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل"، وهو برنامج رئيسي لمكافحة آثار تغير المناخ والتصحر وانعدام الأمن الغذائي والفقر في المنطقة الممتدة من السنغال

إلى جيبوتي. وقد خُصص مبلغ ١٩ بليون دولار للمشروع، الذي من شأنه أن يمكن من استصلاح ٢٥٠ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام ٢٠٣٠ وخلق ١٠ ملايين فرصة عمل واحتجاز ٢٥٠ مليون طن من الكربون.

ويجب علينا أيضا أن نساعد المنظمات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويعني دعم المجموعة الخماسية أن تزود الأمم المتحدة قوتها المشتركة بما تحتاجه من دعم لوجستي ومالي مستدام ويمكن التنبؤ به، فضلا عن الاستجابة للقضايا الأساسية التي تواجهها المنطقة، وهي قضايا التنمية ومكافحة تغير المناخ.

ويجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على توقع آثار تغير المناخ ومنع حدوثها وإيجاد حلول لمواجهتها، ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات السكانية. ووحدة المجلس وروح التوافق ضروريان في مواجهة هذا التحدي. ويشكل تغير المناخ اختبارا رئيسيا لتعددية الأطراف. والعمل المنسق من جانب جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما الأمم المتحدة، هو وحده الذي يمكن أن يقودنا في الاتجاه الصحيح. ولذلك، يجب أن يكون المجلس قادرا على تقييم ومعالجة أثر تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين بشكل أفضل، وعلى استخلاص جميع الاستنتاجات الضرورية فيما يتعلق بالقضايا المدرجة على جدول أعماله، على أساس كل منطقة على حدة، وموضوع تلو الآخر.

ولتحقيق ذلك، لا يمكننا الاعتماد فحسب على الالتزام بنشر القوات المسلحة وحفظة السلام في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد مرة أخرى بالتزامهم وتضحياتهم. ولكن لبناء استجابات طويلة الأجل، نحتاج أيضا إلى طريقة لتحسين فهمنا لكيفية الارتباط بين الأزمات وتغير المناخ وكيفية تعزيز كل منهما الآخر حتى نتمكن من تعزيز قدرة الدول وسكانها على الصمود.

أخيرا، وبعد أن اختتم المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أعماله قبل بضعة أيام في غلاسكو، يجب علينا تذكر أن تكلفة التقاعس عن العمل ستكون باهظة بالنسبة لأي منا. ولهذا السبب، تدعو فرنسا كل دولة إلى إعلان التزامات ثابتة ودائمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بما يتماشى مع التحديات التي تواجه كوكبنا. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعول على التزام فرنسا التام والكامل في هذا الصدد.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أستهل بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على حضوركم هذه الجلسة، الأمر الذي يبين الأهمية التي يوليها بلدكم لموضوع هذه المناقشة المفتوحة، وهي أولوية نتشاطرها.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد على إحاطاتهم. كما أنوه بحضور رئيس إستونيا.

إن جلسة اليوم تستند بالتأكيد إلى التحليل الذي وضعه مجلس الأمن مؤخرا فيما يتعلق بآثار تغير المناخ، فضلا عن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها للتصدي بشكل أوفى للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. والحقيقة هي أن أزمة المناخ الحالية التي نعيشها يمكن أن توسع أسباب نشوب النزاعات بشكل عام.

ولكي نجعل عمل المجلس الوقائي أكثر فعالية، نحتاج إلى تحسين فهمنا للسياقات القائمة على أساس علمي التي قد تؤدي فيها آثار تغير المناخ إلى تفاقم الأسباب الكامنة المفضية إلى تغذية نزعة التطرف لدى الأفراد أو الجماعات، بل وقد تشجع على ارتكاب أعمال إرهابية.

فعلى سبيل المثال، قد يكون لارتفاع مستوى سطح البحر آثار قانونية فيما يتعلق باستمرارية مركز الدولة أو حتى فقدانه في الحالات التي يصبح فيها إقليم دولة جزرية مغمورا تماما بالبحر أو يصبح غير صالح للسكنى. ويثير هذا الاحتمال مسائل تتعلق بحماية المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر.

ويشكل إجلاء الأشخاص ونقلهم وهجرتهم إلى الخارج وحماية حقوق الإنسان للمشردين داخليا والأشخاص الذين يهاجرون نتيجة للآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر مسائل يجب أن يأخذها

النظام الدولي الحالي في الحسبان أكثر من أي وقت مضى. ولهذا السبب، فإن الدراسة التي تجريها لجنة القانون الدولي بشأن هذا الموضوع ذات أهمية كبيرة. ولذلك، أعتقد أنه من الصحيح القول إن مفهوم الأمن البشري قد اتسع بحكم الواقع ليشمل الأمن البيئي وأمن الموارد الطبيعية.

وشهدنا في المجلس كيف أن الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وأثر الكوارث الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي وتفاقم نقص المياه وتصحر الأراضي، وما ينجم عن ذلك من مجاعات، تشكل مسبّبات تؤدي إلى نشوب العنف المسلح وانتشار الجماعات الإرهابية التي تستغل تلك الحالات غير المستقرة في بعض الأحيان للقيام بعملياتها.

وفي هذا السياق، نشعر بقلق بالغ إزاء البيانات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تشير إلى أن ٧٠ في المائة من البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ هي أيضا من بين أكثر البلدان التي تعاني من الهشاشة وعدم الاستقرار في العالم. وتواجه هذه البلدان تهديدا مزدوجا: النزاعات وانعدام الأمن، من ناحية؛ وتداعيات تغيّر المناخ من ناحية أخرى.

ومن أجل التصدي لذلك التهديد المزدوج، نحتاج إلى نهج وقائية تعزز العدالة الاجتماعية والبيئية وتدعم البلدان في احتياجاتها للتكيف والمرونة، مع تعزيز السلام المستدام في الوقت نفسه. وقد نجح صندوق بناء السلام في تنفيذ هذا النهج في منطقة بحيرة تشاد بتشجيع إدارة الموارد الطبيعية بمزيد من المسؤولية ودعم إعادة التحريج وتحسين سبل الوصول إلى أساليب عيش مستدامة.

وبنفس الطريقة، يجب أن تدرج هيئات الأمم المتحدة التي تتابع جدول الأعمال المتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته منظورا يتعلق بتغير المناخ في تحليلها الشامل للأسباب الكامنة. وفي بعض الأحيان، فإن السيطرة على الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بتلك الموارد يرتبطان أيضا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. ولذلك، فإن هذه الظواهر مترابطة وتتطلب اتباع نهج متكامل.

في الختام، أود أن أؤكد، كما قلنا فيما يتعلق بمواضيع أخرى مماثلة، أن الفكرة لا تتمثل في معالجة مجلس الأمن للآثار العامة لتغير المناخ – فهناك منابر أخرى لهذا الغرض – بل في تحديد الحالات التي يمكن أن يكون لتغير المناخ فيها تداعيات مضاعفة تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

وإذا كنا نريد حقا ممارسة المزيد من الدبلوماسية الوقائية، فعلينا أن نبني آراءنا على تحليلات شاملة تأخذ في الاعتبار كل تلك الشواغل. ولهذا السبب، نشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لعقد هذه المناقشة.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين وشعبها، أود أن أعرب في البداية عن خالص تقديرنا لجمهورية النيجر على دعوتها لعقد مناقشة اليوم. وأشكر مقدمي الإحاطات أيضا.

في خضم حركة المد والجز التي نشهدها في هذه الأوقات المضطربة، ومع تضاعف التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا، ومع تعطل حياة المزيد من الناس وسبل عيشهم على الصعيد العالمي بسبب تغير المناخ، ومع تصاعد عواقب الإرهاب من حيث الآثار الأمنية العالمية والتداعيات السياسية المترتبة على ذلك، من الواضح أن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة متعددة الأطراف.

وليس من قبيل المصادفة أن تكون البلدان الأكثر تضررا من التخلف، الذي يسبقه الاستعمار في كثير من الأحيان، هي أيضا أكثر البلدان تعرضا للمخاطر الأمنية لتغير المناخ والإرهاب. وفي الواقع، يتشابك الفقر والبطالة والجوع وانعدام الأمن الغذائي والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغير ذلك من الآفات الاجتماعية في السياقات الهشة، مما يترتب عليه تهيئة تربة خصبة لتفشي الإرهاب والجريمة المنظمة. ومع تفاقم دوافع النزاعات هذه بسبب تغير المناخ، فإن أفراد الفئات الأكثر ضعفا بيننا كثيرا ما يقعون في شرك دورات مؤلمة من انعدام الأمن والتخلف.

ولا يمكن حل مشاكل انعدام الأمن والتخلف هذه بمعزل عن بعضها بعضا. ويجب أن نتجنب التخطيط القصير الأجل والنهج

السطحية التي لا تؤدي إلا إلى الالتفاف على الأسباب الجذرية للنزاع وانعدام الأمن من دون معالجتها. ولن نتغلب على هذه التحديات إلا من خلال وضع خطط واستراتيجيات إنمائية شاملة، تعزز السيادة وتعيد بناء ثقة الجمهور وتستعيد العقود الاجتماعية وتجعل جميع الأمم والشعوب تكتسي بأبهى حلل السلام والازدهار.

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف النبيلة، لا يمكن تقسيمنا عن قصد ولا يمكن السماح للمصلحة الوطنية الضيقة بأن تفرقنا. ولا يمكننا الاعتماد على الوسائل العسكرية أو على حسابات اقتصادية ضيقة. ولسوف يتبين أن هذه الأشياء بعيدة المنال وضربا من الوهم على السواء. والحل الوحيد هو أن يعمل المجتمع الدولي معا في وحدة وتضامن لتنفيذ الاتفاقات القائمة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية أن تعمل على زيادة المساعدة الإنمائية الخارجية ومبادرات بناء القدرات. وينبغي وضع حلول عملية تركز على الناس وتراعي المناخ وتنفيذها على نطاق واسع بما يتماشى مع احتياجات وأولويات الدول المعنية وضروراتها الإنمائية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدول القوية، أن يديروا شؤونهم وفقا للمبادئ التوجيهية للقانون الدولي. ويجب على الدول الرئيسية المسؤولة، تاريخيا، عن الانبعاثات أن تتخذ إجراءات طموحة لتحديد الأهداف المتعلقة بالمناخ والوفاء بها، بما في ذلك هدفنا المتمثل في عدم تجاوز الارتفاع في درجات الحرارة ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهي المستويات التي أصبحنا على أعتابها بالفعل.

ويجب على البلدان المتقدمة النمو أيضا أن تزيد دعمها لتدابير التكيف وتخفيف الآثار زيادة كبيرة. ونشجع أيضا جميع الدول الأعضاء على بذل المزيد من الجهود من أجل النهوض حقا بالعمل المناخي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ويمكن أيضا أن يعزز مشروع القرار المواضيعي الذي طُرح داخل المجلس اتباع نهج شامل بشأن تلك التحديات المتعددة الأبعاد. وتشارك سانت فنسنت وجزر غرينادين في تقديم مشروع القرار وتشجع جميع الدول على التضامن مع المتضررين من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ حاضرا ومستقبلا إذا لم نغير مسارنا تغييرا جذريا.

كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تقوم بدور حاسم في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

لقد أصبح من الواضح تماما أن تحديات الإرهاب وتغير المناخ والتخلف وانعدام الأمن لا يمكن حلها إلا من خلال أفكار جديدة وحلول مبتكرة وخطاب إنمائي حديث يروي قصة مختلفة عن تلك التي نأسف لها اليوم. فلنعمل معا من أجل بناء مستقبل أفضل لجميع البلدان والشعوب.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الصادق للنيجر من خلالكم، سيدي، على ترحيبكم بنا بحرارة وكرم خلال زيارة مجلس الأمن إلى النيجر في الشهر الماضي. وأعرب عن خالص تعازينا لكم ولأسر الجنود النيجريين الذين قُتلوا في هذا الأسبوع وللمجتمعات المحلية المتضررة من الهجمات الأخيرة. وأود أيضا أن أتقدم بتعازي لأسر ذوي الخوذ الزرقاء السبعة التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين قُتلوا أمس في وسط مالي. وأتمنى للمصابين الشفاء العاجل. وأشعر بحزن عميق لوفاة فرد آخر من حفظة السلام والذي قُتل في هذا الأسبوع في هجوم شنيع أسفر عن مقتل أكثر من ٣٠ مدنيا، بمن فيهم نساء وأطفال، في وسط مالي.

(تكلمت بالإنكليزية)

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيس بازوم على دعوتنا للاجتماع اليوم. وتفخر أيرلندا بأنها عملت جنبا إلى جنب مع النيجر على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية في النهوض بالقضية البالغة الأهمية المتعلقة بالمناخ والأمن في مجلس الأمن. وأود أن أشكر الأمين العام على دق ناقوس الخطر مرة أخرى بشأن الحاجة الملحة إلى التصدي

لتغير المناخ بجميع مظاهره، بما في ذلك ما يتعلق بالسلام والأمن. ويمكنني أن أؤكد للأمين العام أن دعواته تلقى آذانا صاغية.

وأشكر الرئيس فكي محمد والأمين التنفيذي نوهو على عرضهما للتحديات الراهنة والحقيقية جدا للتفاعل بين المناخ والنزاع من منظور منظمتيهما. فالقارة الأفريقية تقف منذ أمد بعيد في طليعة المناطق المتأثرة بالأزمة. وتجاربها وتجارب الآخرين، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، في غاية الأهمية في تشكيل استجابتنا الجماعية للتهديد المتزايد. وينبغي أن نستمع إلى أولئك الذين يعرفون ما الذي يعنيه هذا الأمر بصورة يومية.

في عام ١٩٤٥، اجتمع أسلافنا بروح من التفاؤل اللامحدود من أجل تنفيذ جدول أعمال مشترك ونبيل. وكان هدفهم – رؤيتهم – طموحا بقدر ما كان ملهما. ولا يقل وعدهم – الوعد الذي قطعوه في ميثاق الأمم المتحدة – بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب أهمية عما كان عليه في ذلك الوقت. وبعد مرور ٧٥ عاما، فإن المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس لا تقل أهمية أيضا. ولكن الوقت، كما نعلم، لا يقف ساكنا ولا ينبغي أن يتوقف طموحنا. إننا نواجه الآن تحديا جديدا عالميا وفوريا، يعرض أمننا الجماعي للخطر. وتتمثل مسؤوليتنا، فيما نجلس حول هذه الطاولة ذات القيمة الرمزية والتي تتخذ شكل حدوة الحصان، في أن نكثف جهودنا ونفي بذلك الوعد، الذي أعطى الأمل للملايين في جميع أنحاء العالم – وأن نكثف جهودنا الآن.

ببساطة، إن تغير المناخ هو التحدي المصيري في عصرنا. إنه بمثابة عامل مضاعف للمخاطر. فهو يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والضعف وانعدام الأمن القائمة. ويؤثر على التمتع بحقوق الإنسان. وعواقب تغير المناخ أشد وطأة على أولئك الذين يعيشون بالفعل في فقر ونزاع وعلى المهمشين وأولئك الذين يفتقرون إلى القدرة والموارد اللازمة لبناء القدرة على الصمود. وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وتتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر، سواء في نيامي في منطقة الساحل أو آبيا في ساموا.

ونعلم أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي، في أي سياق، إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. ويمكن أن تؤدي آثاره إلى تدهور البيئات وسبل العيش وإضعاف المؤسسات السياسية. وفي بعض الحالات، تتيح تلك الآثار مجالا للجماعات الإرهابية لكي تزدهر وتوسع نطاق نفوذها، ولا سيما عندما تضعف الحوكمة. وهذه مأساة. ونرى أن عدم استجابة الحكومات على نحو كاف للظواهر الجوية الشديدة والمتزايدة التواتر يمكن أن يضعف أيضا العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. ويساعد هذا الضعف على توفير زخم لمبادرات وخطابات الإرهابيين الخبيثة. وفي المقابل، فإن حالات النزاع التي يفاقمها تغير المناخ توفر أرضا خصبة لهذه الجماعات الإرهابية.

لقد سمعنا ما قاله لنا الرئيس بازوم بوضوح في هذا الصباح.

ونحن في المجلس نتحمل مسؤولية كسر تلك الحلقة المفرغة والتي تغذي نفسها بنفسها. وكما قال الرئيس بازوم صباح اليوم، ينبغي أن نظل محتشدين وعاقدي العزم.

مع تضاؤل الموارد الحيوية مثل المياه والأراضي الخصبة في بعض المناطق، نرى أيضا أن خطر تسليحها يتزايد. إن الجماعات الإرهابية تُظهر أن بوسعها الاستفادة من إمكانية الوصول إلى تلك الموارد لزيادة نفوذها وتحصيل الأموال. ويمكن استخدام الحوافز الاقتصادية لتوظيف أولئك الذين تتأثر سبل عيشهم التقليدية سلبا بتغير المناخ.

لقد أقر المجلس بالفعل بالآثار السلبية لتغير المناخ والتحديات الإيكولوجية على الاستقرار في بعض المناطق، مثل حوض بحيرة تشاد. والمطلوب الآن هو تكوين فهم أفضل للمشكلة وإجراء المزيد من التحليل التجريبي. فمع وجود المعلومات الصحيحة في متناول اليد يمكننا أن نتخذ الإجراء الجريء والحاسم اللازم للتصدي لذلك التحدي المعقد والمتزايد. فهذه هي مسؤوليتنا هنا على هذه الطاولة – لا أكثر ولا أقل.

ولدينا بعض الشواغل بشأن خطر إساءة استخدام مكافحة الإرهاب لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا تغير المناخ. فينبغي عدم إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لاستهداف أولئك الذين يدافعون عن حقوقهم الإنسانية

أو يمارسونها – وبالطبع ينبغي أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب دائما في امتثال تام للقانون الدولي.

ولكي تكون الخطوات اللازمة للتصدي لتغير المناخ فعالة، يجب أن تكون كافية وشفافة. والأهم من ذلك أنه ينبغي إدارتها من خلال نُهُج شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة وغير تمييزية. وينبغي أن تكون صالحة للغرض منها وأن تهدف إلى مساعدة الأشخاص والمجتمعات الأكثر احتياجا.

وأود أن أؤكد أن كل جهودنا يجب أن تكفل ببساطة المشاركة الكاملة للمرأة. فالنساء أطراف فاعلة رئيسية في مواجهة هذا التحدي في حياتنا، لأنهن يمثلن نصف سكان العالم. ولدينا بالفعل أدلة على أنه بدون المشاركة المجدية للمرأة لا يمكن أبدا أن نتوقع تحقيق المواجهة لتحد بهذا النطاق. فينبغي أن تكون المرأة حاضرة في القاعة وعلى الطاولة التي تُناقش فيها هذه المسائل. علاوة على ذلك، لا يمكننا تحمل تبعات عدم الاستفادة من روح القيادة التي أظهرها الشباب بالفعل بشأن العمل المناخي.

لقد قطع المجلس خطوات هامة في الإقرار بالروابط المعقدة بين المناخ والنزاع. ففي هذا العام وحده، تناول ١٣ مُخرجا من مُخرجات المجلس الآثار السلبية لتغير المناخ وتضمنت عبارات هامة عنها. مع ذلك، ولمنع نشوب الصراعات التي تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ وحلها يجب أن نبذل المزيد من الجهد. نحن بحاجة إلى نهج أساسي منظم ومنهجي. إننا نكافح من أجل أداء دورنا هنا في المجلس، وكذلك بشكل حاسم على أرض الواقع. إنني أدعو جميع أعضاء المجلس إلى دعم العمل الجاري ومستشار الأمن المناخي في جنوب السودان، الذي أيدته أيرلندا مباشرة من خلال آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي.

إن المعالجة المجدية لهذه المسألة المعقدة تعني أنه يجب علينا أيضا تعميق فهمنا لها. ويمثل مشروع القرار الذي قدمته أيرلندا فرصة هامة لتعزيز قدرة مجلس الأمن على فهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها على نحو أفضل في إطار ولايته. ومن شأن زيادة قاعدة البيانات والأدلة بمرور الوقت أن تتيح للمجلس اتخاذ إجراءات مستنيرة. كما أنها ستزيد من قدرة المجلس على فهم مسؤولياته فيما يتعلق بآثار المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. إنني أكرر دعوة الرئيس بازوم وآخرين هنا هذا الصباح إلى جميع الزملاء، الحاضرين على الطاولة الآن ومن سينضمون إلى المناقشة اليوم، من أجل تأييد مشروع القرار البالغ الأهمية هذا.

في الختام، من الواضح أن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان قد تغيرت منذ أن اجتمع المجلس لأول مرة في عام ١٩٤٥. إلا أن مسؤوليتنا عن التصدي لها لم تتغير. يتعين على المجلس أن يقر بدوره في مكافحة تغير المناخ وأن يقبله. ويتعين علينا أن ندرج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جهودنا لحل النزاعات ومنع نشوبها والوساطة. فالقيام بذلك سيساعد على صون السلم والأمن الدوليين، في حين أن عدم القيام بذلك أمر يجافي الضمير.

وأود أن أقول لمن هم في الخطوط الأمامية للأزمة إننا نسمعهم ونصدق شهاداتهم. ولزملائنا أعضاء المجلس، لقد حان وقت العمل.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أولا، اسمحوا لي أن أنوه بقيادة النيجر في مسألة تغير المناخ والأمن خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، وأن أنوه أيضا بحضور رئيسها هنا اليوم. من المؤكد أن جهودكم ساعدت على دفع جدول الأعمال إلى الأمام. إنكم تحظون بدعمنا الكامل.

وأشكر أيضا مقدمي الإحاطتين على عرض آرائهما القيمة بشأن الموضوع المعقد لتغير المناخ والإرهاب والروابط بين هاتين المسألتين اللتين لا تحظيان في حد ذاتهما بالاهتمام الكافي.

إن تغير المناخ يفاقم مواطن الضعف في جميع أنحاء العالم. ويمكن لهذه الدينامية أن تفسر السبب في أن العديد من البلدان المعرضة للخطر الناجم عن المناخ تتعامل أيضا مع حركات تمرد إرهابية – في مالي والصومال على سبيل المثال. غير أن الروابط، كما هو الحال في جميع المسائل المتعلقة بالمناخ والأمن، معقدة ومحددة السياق إلى حد كبير.

ويمكن لتغير المناخ التعجيل بنفس الدوافع الكامنة كتلك المحددة بوصفها دوافع للإرهاب. فهو يدفع إلى التشرد ويُضعف الحكم ويؤجج عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. إنه يدفع إلى انعدام الأمن الغذائي والجوع والتنافس على الموارد ويزيد من التوتر بين المجتمعات المحلية. كما أنه يقوض سبل العيش ويفاقم عدم المساواة. إن هذه العوامل، مجتمعة، يمكن أن تفرز تربة خصبة للتطرف، وأن تشجع التجنيد للجماعات المسلحة وتعوق عودة السكان الذين أُجبروا على الهجرة.

العامل الأساسي هو الهشاشة. إن تغير المناخ يقوض قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الأزمات، والعديد من المجتمعات المحلية الأكثر تضررا من تغير المناخ والنزاعات على حد سواء هي بالفعل الأقل تأهلا للتعامل مع آثارها. كما أن الآثار المتعاظمة للنزاعات وتغير المناخ تبرز الحاجة إلى حماية المدنيين، ولا سيما في حالات التشرد والجوع.

واسمحوا لي أن أؤكد أن جدول أعمال الأمن المناخي هو في جوهره جدول أعمال وقائي. فهو يهدف إلى إدراج المخاطر المناخية في تحليلنا واستجاباتنا، وهو ما يمكن أن يعزز جهودنا لبناء السلام وحفظ السلام. ولذلك نؤكد على ضرورة تعميم وتفعيل تقييم وإدارة المخاطر المناخية في ولايات عمليات السلام ذات الصلة من جانب المجلس.

وفي حين أن كل حالة معقدة ومحددة السياق، فنحن نعتقد أن النجاح في مكافحة تغير المناخ ومنع الإرهاب ومكافحته يعتمد على الحكم الرشيد والحد من مواطن الضعف. وعلينا أن نُشرك بشكل فعال جميع أصحاب المصلحة الفعالين في استجابتنا، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويجب أن نعزز الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وأن نشجع المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية على اتباع نهج أقوى من خلال تبادل المعلومات والتحليلات التطلعية بشفافية.

ونحتاج كذلك إلى تعزيز قدرة عمل الأمم المتحدة في مجالي المناخ والأمن، لا سيما في الميدان، ويتعين علينا إعادة أفضل الممارسات والخبرات الأخرى إلى المجلس. وستقدم النرويج دعما خاصا في هذا الصدد، ونشجع الآخرين على أن يحذوا ذات الحذو.

كما إن تطبيق منظور تحليلي شامل سيعزز استجابتنا للإرهاب، إذ أنه سيركز اهتمامنا على الدوافع الكامنة وراء تغذية نزعة التطرف ويعزز الجهود لمنع التطرف العنيف. ولئن كانت نقاط الضعف تتداخل، فإن الحلول تميل إلى التداخل كذلك.

وعندما يتعلق الأمر بتغير المناخ، لا توجد حلول أمنية بالمعنى التقليدي. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو أن تكون جهود السلام مراعية للمناخ وأن يكون عملنا المناخي مراع للنزاع وأن يكون بناؤنا للسلام غير متأثر بتغير المناخ. ولكي يحدث ذلك نحتاج إلى نهج منسق من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولهذا السبب نؤيد مشروع القرار المتعلق بالمناخ والأمن تأييدا كاملا وقد شاركنا في تقديمه.

إن العمل المناخي يعتمد على التعاون المتعدد الأطراف المنسق والمتضافر، مع المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يضطلع بدور محوري في هذه الجهود.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نراكم، السيد الرئيس، تترأسون مجلس الأمن.

إن الاتحاد الروسي يتشاطر بكل صدق الشواغل الدولية المشتركة بشأن المسائل التي تشكل محور مناقشتنا اليوم. فعواقب تغير المناخ والكوارث الطبيعية والإرهاب كوارث عابرة للحدود بطبيعتها وتتطلب تعاونا دوليا نشطا. ونحن ملتزمون بالعمل على هذه الأولويات. وبالإضافة إلى ذلك، أثار زملاؤنا من النيجر موضوعا آخر للمناقشة، وهو إمكانية الترابط بين الإرهاب وتغير المناخ ومسائل الأمن فضلا عن دور مجلس الأمن في هذا السياق.

أولا، إن تغير المناخ مسألة تحتل مكانة هامة جدا بالنسبة لنا سواء في السياق الوطني أو من حيث التعاون الدولي. فوفقا لحساباتنا، يتغير المناخ في روسيا بمقدار ٢,٥ مرة أسرع من المتوسط العالمي. وفي نفس الوقت نشهد ظواهر طبيعية أكثر تدميرا من أي وقت مضى،

وتتزايد الحاجة إلى خفض غازات الدفيئة والتكيف مع العواقب السلبية لتغير المناخ وضوحا بالنسبة لنا. وقد أصدر الاتحاد الروسي أمرا حكوميا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، وضع بموجبه استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الخفيضة الكربون حتى عام ٢٠٥٠. وتحدد هذه الاستراتيجية الهدف المحدد المتمثل في تحقيق توازن بين انبعاثات غازات الدفيئة من صنع الإنسان والتخفيف من حدتها من خلال احتجاز الكربون بحلول عام ٢٠٦٠.

وقد اضطلع الوفد الروسي وفقا لهذا النهج بدور نشط في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر، وساعد على تحقيق توافق في الآراء. ونعتقد أن التمكن من إحراز النجاح في غلاسكو كان مرده إلى التوازن بين جهود حماية المناخ والبيئة والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للبلدان على مختلف مستويات التنمية، وبالتالي على مختلف مستويات قابلية التضرر.

إن المساعدة في حماية البلدان من تغير المناخ والكوارث الطبيعية عنصر هام في الجهود الوطنية والتعاون العالمي الدولي، ولا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. غير أنه توجد مجموعة من المسائل الفرعية المختلفة المدرجة في جدول الأعمال من ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يمثل مسألة للدول الجزرية، إلى التصحر في بلدان أفريقيا. وستتطلب تلك المسائل اتباع نُهُج مختلفة لتقديم المساعدة إلى الدول المعنية.

ولا يوجد خلاف حول ما إذا كان التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي ينبغي أيضا أن يكون عالمي الطابع. وفي هذا السياق، نعتقد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قادرة على تحديد التهديدات والمسائل بدعم من نشاط رصد مكافحة الإرهاب الذي تضطلع به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي تساعد على إعداد تقارير عن تنفيذ الدول للقرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وقد تمكنت هذه الآلية من مواكبة عملها على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ويمكن تزويد الدول بالمساعدة التقنية من خلال هياكل متخصصة للأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استنادا إلى توصيات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونشدد على ضرورة تقديم هذه المساعدة بناء على طلب السلطات المحلية ومراعاة خصوصيات البلد والمنطقة، وهناك بالفعل الكثير من الخصوصيات. وبناء على ذلك، وعلى الرغم من القتال النشط الجاري مع تنظيم داعش، فإننا نشهد كذلك انتشار التهديد الإرهابي من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى البلدان والمناطق المجاورة، ولا سيما في عمق أفريقيا.

وأسباب ذلك هي مشاكل أمن الحدود، نظرا إلى أن الحدود سهلة الاختراق والظروف الاجتماعية والاقتصادية صعبة وأزمة كوفيد-١٩ تتعمق وأن السلطات المركزية في الميدان ضعيفة. ويستغل الإرهابيون هذا الأمر بنجاح ويوسعون نطاق دعايتهم ويجندون أعضاء جددا من السكان الناقمين وفي مقدمتهم الشباب.

ولا خلاف كذلك على أن عوامل كثيرة، من بينها مشاكل الفقر المدقع ونقص فرص العمل والنمو السكاني والتصحر والكوارث الطبيعية والهجرة والنزاعات الداخلية والنشاط الإرهابي – في منطقة الساحل على سبيل المثال – قد اجتمعت في حزمة واحدة. كما إن الحالة الراهنة مع فيروس كورونا تجعل الحالة أكثر صعوبة.

ولذلك فإن سؤالا منطقيا تماما يطرح نفسه. ماذا ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يفعلا من أجل حل المشاكل المذكورة آنفا؟

علينا أن نقر بأن نهجنا يختلف عن رأي العديد من زملائنا في مجلس الأمن. فأولا وقبل كل شيء، نحن مقتنعون بأنه يتعين أن ينظر لكل بلد أو منطقة على حدة وكذلك من حيث اتصالها بعوامل أخرى غالبا ما تكون أكثر أهمية تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي، بما في ذلك التدخل الأجنبي في الدول أو عدم وجود مساعدة خارجية في الحالات التي لا تستطيع فيها السلطات المحلية ومؤسسات الدولة أن تتعامل مع المهمة المعنية. ولن يؤدي اتباع نهج معمم على شاكلة "نهج واحد مناسب للجميع" أو نوع من

أنواع الإسناد التلقائي للسبب والنتيجة إلا إلى قيادة مجلس الأمن إلى الطريق الخطأ في حل هذه المشاكل. إننا مقتنعون بأنه ينبغي تحليل كل عامل من العوامل السلبية في هذا السياق والتغلب عليه بموافقة الحكومات الوطنية للبلدان المتلقية واستخدام إمكانات الخبراء المحددة ومجموعة الأدوات التي يمكن للأمم المتحدة أن تأتي بها، مرة أخرى بدون "نهج واحد يناسب الجميع".

لقد دافعنا وسنواصل الدفاع عن فكرة أن الأمم المتحدة تعمل بفعالية عندما تُوزَّع أعمالها على النحو الصحيح. إن إقحام رصد المناخ بمعزل عن العمل العلمي الأساسي في ولايات عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة سيكون تسييسا كارثيا لجدول أعمال المناخ ويبعدنا عن التعاون الموحد والعالمي الحقيقي، وهو ما يهدف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تحقيقه. ولنكن صادقين: إن خفض انبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة ألف لن يوقف الفيضانات أو الجفاف في المنطقة باء على مدى السنوات الخمسين أو المائة المقبلة. وعلاوة على ذلك فإن نقل التركيز من الفقر أو الجزاءات أو مؤسسات الدولة الضعيفة إلى المناخ – بحثا عن الأسباب المتأصلة للإرهاب – يعني ببساطة الابتعاد عن نقاش مفتوح لأسباب أوجه الضعف الشديدة للدول، ولا سيما تلك التي عانت من التدخل الأجنبي.

فهل يمكن أن نساعد على ذلك حقا بنقل النقاش إلى مجلس الأمن؟ إن الصلة المباشرة بين الإرهاب وتغير المناخ ليست واضحة بالنسبة لنا. وربما أراد زملاؤنا ببساطة – بإدراجهم هذا الموضوع في جدول أعمال مجلس الأمن – أن يرفعوا من درجة الاهتمام بالنقاش بشأن المناخ. ولكنني أعتقد أن أعضاء المجلس يتفقون على أن إدراج أي مسألة معينة أو عدم إدراجها في جدول أعمال مجلس الأمن ينبغي ألا يكون معيارا يحدد أهميتها من عدمها.

ومن المؤكد أن هذا ينطبق تماما على مسألة تغير المناخ. وبسبب خصوصيته ينبغي النظر فيه بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولن يكون إدراجه في جدول أعمال مجلس الأمن – بعضويته المحدودة ومجموعة أدواته المحددة جدا – مفيدا بأي حال، بل من المؤكد أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى التخبط وازدواجية الجهود.

وبصفة عامة، نعتقد أن تناول هذه المسألة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى ولجنة بناء السلام وغيرها من منابر الأمم المتحدة – واحترام تقسيم العمل داخل المنظمة – ينطوي على إمكانيات كبيرة لمعالجة الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية.

وعلى وجه الخصوص، يتعين على البلدان النامية تعزيز قدراتها للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل التنمية المهمة بالنسبة لها، وكذلك زيادة وتحسين فرص الحصول على التمويل والمشاركة في النظام التجاري العالمي واللقاحات المضادة لكوفيد -١٩ وأفضل التكنولوجيات المتاحة ونظم الإنذار المبكر للظواهر الطبيعية القاسية والمساعدة الإنسانية والتعليم والتوجيه المهني للجيل الأصغر سنا، ولا سيما النساء. وندعو إلى العمل على هذا المنوال في الأطر التي ذكرتها، تاركين لمجلس الأمن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وحل الأسباب القائمة.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن أطيب تمنيات وتحيات رئيس وزراء الهند، شري ناريندرا مودي، لرئيس جمهورية النيجر، فخامة السيد محمد بازوم، على رئاسة النيجر لمجلس الأمن. وأشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسفير مامان نوهو، الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد، على إحاطاتهم.

لقد وجهت الإحاطة التي قدمها فخامة رئيس النيجر مرة أخرى انتباه مجلس الأمن إلى خطر الإرهاب في منطقة الساحل وخارجها. وهذا في الواقع مصدر قلق عالمي خطير. ولا تزال الحرب ضد الإرهاب مهمة حتى بعد مرور ٢٠ عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٧٣ (٢٠٠١) في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية.

وقد أثر خطر الإرهاب في أفريقيا تأثيرا سلبيا على البلدان الأفريقية في سعيها لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية. كما تدهورت الحالة الأمنية في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على وجه الخصوص في السنوات الثلاث الماضية، كما يتضح من عشرات الهجمات التي شنها الإرهابيون والجماعات المسلحة واستهدفت المدنيين وقوات الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وخارجها موثق توثيقا جيدا، بما في ذلك في التقارير الدورية للأمين العام. وقامت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وتنظيم داعش في الصحراء الكبرى، بتوسيع أنشطتها. كما واصلت الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم داعش وبوكو حرام التوسع حول الشاطئين الشرقي والشمالي لبحيرة تشاد. والهجمات التي شنت على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قبل بضعة أيام، والتي أسفرت عن مقتل سبعة من حفظة السلام من توغو ومواطن مالي، تدل على الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية والمسلحة على منطقة الساحل. وتدين الهند بشدة الهجوم على حفظة السلام وتعرب عن عميق تعازيها لأسر الذين فقدوا أرواحهم.

وتقدر الهند مبادرة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وهي جهد مشترك لبلدان الساحل، بما في ذلك النيجر. بيد أن القوة المشتركة لا تزال تعاني من تحديات متعددة، مثل نقص التدريب والموارد واللوجستيات وإمكانية الحصول على تمويل مستدام يمكن التنبؤ به، وقد أعاق كل ذلك تفعيل القوة على نحو كامل. والنموذج الحالي لدعم القوة المشتركة غير كاف وغير مستدام، وهو واقع أبرزه الأمين العام في تقاريره الأخيرة وكرره فخامة رئيس النيجر الآن. ونعتقد أن الوقت قد حان لتزويد المبادرات الأمنية الإقليمية، مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بموارد كافية ومستدامة، فضلا عن التدريب والدعم اللوجستي. ويمكن أن تكون استراتيجية مكافحة الإرهاب المقيدة بالموارد وصفة للفشل. ويتعين على المجلس أن يتخذ تدابير فعالة، بما في ذلك عن طريق دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مبادراتها الأمنية.

وتغير المناخ هو أحد التحديات الحاسمة في عصرنا. وعلى مدى العقود العديدة الماضية، انخرطت الدول الأعضاء بطريقة هادفة ومركزة في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتخفيف من آثار الضرر والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا، وما إلى ذلك، حتى يتسنى التصدي لتغير المناخ بصورة كلية، كما تفعل العملية التي تقودها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع عقد اجتماعات سنوية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد بنيت تدابير التصدي لتغير المناخ على هيكل متكامل منصف لجميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أخذت البلدان في جميع أنحاء العالم على عاتقها العديد من الالتزامات في إطار المساهمات المحددة وطنيا.

وبالنظر إلى هذه الخلفية، لا نعتقد أنه من المناسب إقامة صلة منفصلة بين الأمن وتغير المناخ، خاصة عندما يجري بالفعل تناول جميع جوانب تغير المناخ بصورة كلية في إطار ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأي إجراء يتخذه مجلس الأمن يتجاهل المبادئ والأحكام الأساسية المتصلة بتغير المناخ يمكن أن يعطل طبيعة مناقشتنا الشاملة بشأن هذا الموضوع الهام. وقد لا يكون من المستصوب نقل خطاب تغير المناخ من نموذج قائم على توافق الآراء إلى عملية قد تكون مثيرة للانقسام. دعونا لا نحيد عن عملية راسخة وشمولية لصنع القرار، تشارك فيها جميع البلدان النامية، ونحاول إيجاد منبر بديل لتغير المناخ.

وبينما نعترف بأن تغير المناخ قد أثر على حياة الناس وأدى إلى تفاقم النزاعات في أماكن كثيرة، فإن النظر إلى النزاعات من منظور تغير المناخ فقط يمثل منظورا مضللا. ويشير تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بوضوح إلى أن تأثير التقلبات المناخية على العنف موضع خلاف. كما لا يوجد بيان علمي واضح يساوي بشكل مباشر بين تغير المناخ والشواغل الأمنية. ولذلك، من المهم مناقشة مسائل علم المناخ في المحافل ذات الصلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولن يساعد التبسيط المفرط

لأسباب النزاع على حلها، كما أنه لا يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية أو التدابير القصوى للسياسات.

وقد أكملنا مؤخرا الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، المملكة المتحدة، حيث اعتمدنا ميثاق غلاسكو للمناخ بتوافق الآراء. وتتضمن تلك الوثيقة الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي بشأن جميع الجوانب المتصلة بتغير المناخ بطريقة جامعة والعمل المناخي المتوخى. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بتحقيق نتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أساس ميثاق غلاسكو للمناخ.

ويتعين علينا الآن أن نعيد تركيزنا إلى حيث ينبغي أن يكون، أي على مكافحة تغير المناخ. والهند رائدة في مجال العمل المناخي وهي على المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وتتجلى التنمية المراعية للمناخ في الهند في الإعلانات الصادرة في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، حيث التزمت الهند أيضا بخفض كثافة انبعاثات ناتجها المحلي الإجمالي عن مستوى عام ٢٠٠٥ بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠؛ وتحقيق نسبة ٥٠ في المائة من القدرة التراكمية المركبة للطاقة الكهربائية من موارد الطاقة غير المعتمدة على الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٣٠؛ وتحقيق خفض بمقدار مليار طن في الانبعاثات المتوقعة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠؛ وتحقيق توليد ٥٠٠ غيغاواط من قدرات توليد الطاقة من الوقود اللاأحفوري بحلول عام ٢٠٣٠؛ وتحقيق هدف الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٧٠، وهي الأهداف التي أطلق عليها رئيس وزرائنا اسم بانشامريت، أو الأهداف الخمس.

وإلى جانب الإجراءات المحلية، أخذت الهند أيضا زمام المبادرة في الجمع بين التحالفات الدولية لتوليد آثار طويلة الأجل من خلال الشراكات. والتحالف الدولي للطاقة الشمسية هو مثال رائد على كيفية ترجمة العمل الجماعي إلى عمل عالمي إيجابي. وقد أطلقنا مؤخرا مبادرة الشبكات الخضراء، شمس واحدة وعالم واحد وشبكة واحدة، مع المملكة المتحدة، التي أقرها التحالف الدولي للطاقة الشمسية، والتي ستسهل مشاريع نقل الطاقة المتجددة عبر الحدود. ويعد الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث مبادرة ناجحة أخرى من جانب الهند لتعزيز التعاون وبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية. وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تم تقديم مبادرة جديدة للمساعدة التقنية وبناء القدرات في الدول الجزرية، تحت مسمى بنى تحتية لدول جزرية قادرة على الصمود، في إطار الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث.

وما نحتاج إليه الآن هو تعزيز العمل بشأن جميع السياسات الهامة التي تتصدى لتغير المناخ، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل المناخ ونقل التكنولوجيا. لا يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تنقل التزاماتها إلى البلدان النامية، ويجب عليها أن تفي بالتزاماتها على نحو منصف، فيما يتعلق بالتخفيف من آثار الضرر والتكيف على السواء. ومن الضروري اليوم، ونحن نتتبع التقدم المحرز في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ، أن نتتبع أيضا تمويل المناخ ونحث البلدان المتقدمة النمو على البدء في توفير تمويل مناخي قدره تريليون دولار في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، فإن خطر الإرهاب على منطقة الساحل أكبر بكثير وأكثر حدة من العديد من التحديات الأخرى التي تواجه المنطقة اليوم. والهند على استعداد دائما لتقديم وتوسيع نطاق مساعدتها في مجال بناء القدرات للقوات المسلحة للبلدان المتضررة من أجل دعمها في مكافحتها للإرهاب. وكانت مبادرات الهند الأخيرة في هذا الصدد هي إدراج تشاد في تدريبنا في إطار البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي، مع توفير ١٠ فرص للتدريب العسكري في العام الماضي، وتوفير برنامج تدريبي متخصص في الموقع في مجال مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب لما يقرب من ٢٠٠ من أفراد الجيش النيجيري هذا العام.

ونعتقد أنه من المهم أن يواصل المجلس تقديم كل المساعدة والدعم الممكنين إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة

الساحل لأجل المصلحة الأساسية في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

إن الإرهاب وتغير المناخ مسألتان معقدتان يواجههما المجتمع العالمي. وبعد عقود من الجهود الدولية المضنية توفرت لدينا اليوم آليات مؤسسية لمعالجة جميع هذه المسائل. وينبغي أن نواصل العمل من خلال تلك الآليات القائمة. وينبغي أن يكون هذا طريقنا إلى الأمام.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر النيجر على مبادرته بعقد هذه المناقشة المفتوحة وأرحب بالسيد محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر، وترؤسه لهذه الجلسة. وأشكر أيضا الأمين العام غوتيريش والرئيس موسى فكي محمد والأمين التنفيذي مامان نوهو على إحاطاتهم النيرة جدا في مناقشة اليوم.

إن السلام والأمن يعتبران من التحديات المستمرة ولكنهما جديدان بالنسبة للبشرية. وفي الوقت الحاضر تتزايد عوامل عدم اليقين والاستقرار بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. ويتزايد أيضا الإرهاب والأمراض المعدية وغيرها من التهديدات الأمنية غير التقليدية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التحديات الأمنية التقليدية ويؤثر على العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية.

ويعدُّ تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في أفريقيا من التطلعات الكبيرة للشعوب الأفريقية. وهو أيضا مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن. لقد ظلت الصين دائما داعما قويا ومشاركا بناء لهدف تحقيق السلام والأمن في أفريقيا، فضلا عن مساهمتها المستمرة فيه، حيث ينتشر أكثر من ٨٠ في المائة من حفظة السلام الصينيين في أفريقيا. وأرسلنا أكثر من ٠٠٠ ٣٠ من حفظة السلام إلى ١٧ بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا.

وفي المؤتمر الوزاري الثامن الأخير لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، عملت الصين وأفريقيا معا في صياغة رؤية التعاون بين الصين وأفريقيا لعام ٢٠٣٥ وقررتا بدء العمل على تسعة مشاريع بما في ذلك مشروع للسلام والأمن. وستطرح الصين ١٠ مشاريع في مجال السلام والأمن في أفريقيا، وستواصل تقديم مساعدات عسكرية للاتحاد الأفريقي، علاوة على دعم جهود الدول الأفريقية لتحقيق الاعتماد على الذات في مجال صون السلام والأمن الإقليميين ومكافحة الإرهاب. كما ستعزز الصين تعاونها من خلال إجراء تدريبات مشتركة وميدانية لقوات حفظ السلام الصينية/الأفريقية وإدارة ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى طريق السلام والأمن ستسير الصين دائما جنبا إلى جنب مع إخواننا الأفارقة.

وفي السنوات الأخيرة شكّل الإرهاب تهديدا رئيسيا لأفريقيا، لا سيما لمنطقة الساحل. ولمواجهة هذا التحدي وحدت المجموعة الخماسية صفوفها لتعزيز قدراتها وتعاونها في مكافحة الإرهاب والقيام بدور هام في الأمن الإقليمي وبطريقة ناجحة إلى حد ما. وتعرب الصين عن تقديرها العميق في ذلك الصدد.

وندين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة على قبيلة فانتيو في النيجر وفي عدة مناطق في مالي، ونعرب عن عميق تعازينا لجنود النيجر وحفظة السلام من توغو ومصر وغيرهما، فضلا عن المدنيين الماليين.

تؤيد الصين استمرار التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب بين النيجر وبلدان أخرى في المنطقة، وتدعم التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدة في مجالي اللوجستيات وبناء القدرات. إن النهج العسكري وحده ليس كافيا على المدى الطويل للقضاء نهائيا على التهديدات الأمنية في منطقة الساحل. ويجب بذل الجهود اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية على معالجة مختلف الصعوبات مثل المشاكل الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والتوترات القبلية والقضاء على جميع العوامل المسببة للإرهاب ومواصلة دعم بلدان المنطقة في تعزيز بناء القدرات الأمنية وتوفير الحماية الأمنية للسكان المحليين وضمان حماية المرافق المدنية مثل المدارس والمستشفيات في حالات النزاع.

ويمكن للأمم المتحدة أن تستغل مزاياها الخاصة لمساعدة البلدان المعنية وحماية حقوق ومصالح النساء والأطفال والضعفاء حتى يتمكنوا من التمتع الكامل بثمار التنمية، فضلا عن وضع حد لتأثير الأيديولوجيات المتطرفة واختراقاتها.

إن تغير المناخ يشكل تحديا رئيسيا أمام تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. في السنوات الأخيرة اعتمد الاتحاد الأفريقي سلسلة من التدابير للاستجابة لتغير المناخ. في ٩ آذار/مارس اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا محددا يتناول مواضيع مثل تدابير التخفيف والتكيف وبناء القدرات ويركز على التحديات الحقيقية مثل نقص المياه والاتجار غير المشروع في الحيوانات والنباتات وتطوير هياكل أساسية ملائمة للمناخ. واقترح البيان العديد من الاستجابات الهادفة بما في ذلك إنشاء صندوق مواجهة تغير المناخ في أفريقيا.

تعاني البلدان الأفريقية أيضا على غرار البلدان النامية الأخرى من أكبر عجز في التمويل والتكنولوجيا والقدرات. وندعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام والدعم لاستجابة أفريقيا لتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونؤيد تعليق الأمين العام في هذا الصدد. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء الفعال بمسؤولياتها التاريخية وتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بتمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات حتى يمكن ترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات عملية.

لقد كان لتغير المناخ تأثير كبير على بلدان الساحل، وأدى إلى تفاقم النزاعات في المنطقة. وندعو مجلس الأمن إلى أن يأخذ بمنظور السلام والأمن، وفقا لولاياته، فضلا عن اتخاذ نهج يقوم على كل حالة بمفردها في تحليله الدقيق لتأثير تغير المناخ على الساحل – أي كل بلد على حدة وحالة على حدة – من أجل التوصل إلى فهم دقيق لآلية المخاطر الأمنية الناشئة عن المناخ ودراسة الحلول العملية والناجعة في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، يجب احترام مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وكذلك مبدأ الاعتماد على القدرات الذاتية حتى نتمكن من توفير التمويل اللازم والدعم التكنولوجي للبلدان المحتاجة بغية التصدي لتغير المناخ. ويجب أن نتجاوز الشعارات إلى العمل. ونؤيد إجراء مزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة من جانب أعضاء المجلس ونحث على الوحدة في أعمال المجلس.

وتولي الصين أهمية كبيرة لتغير المناخ، وتشارك دائما بنشاط في التعاون الدولي وتضطلع بدور مسؤول وبناء في هذا الصدد. وساهمنا بفعالية أيضا في نجاح الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في غلاسكو. كما وقّعت الصين، بوصفها داعما نشطا للبلدان الأفريقية واستجابتها للمناخ، على ١٥ وثيقة للتعاون مع ١٤ بلدا أفريقيا لأجل تفعيل مشاريع التخفيف والتكيف ومكافحة تهريب الأحياء البرية بشكل مشترك.

وقد اعتمد المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عقد مؤخرا إعلانا بشأن التعاون بين الصين وأفريقيا يتعلق بمكافحة تغير المناخ، مع وضع مخطط جديد ومبادرات عملية لتحقيق هذه الغاية. وخلال السنوات الثلاث القادمة، ستشترك الصين وأفريقيا في تنفيذ مشروع التنمية الخضراء. وستقدم الصين المساعدة لأفريقيا في ١٠ مشاريع مناخية خضراء صديقة للبيئة وستدعم بناء "الجدار الأخضر العظيم" في أفريقيا من خلال إنشاء مناطق نموذجية منخفضة الكربون وتنفيذ مشاريع للتكيف مع المناخ في أفريقيا.

لطالما دعمت الصين أفريقيا بنشاط وستواصل تقديم مساهمات للسلام والتنمية في أفريقيا من خلال إجراءاتها العملية.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر النيجر على عقد هذه الجلسة وأن أشكر السيد محمد بازوم، رئيس النيجر، على رئاسته لهذه المناقشة الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطتين على إسهاماتهم الثاقبة.

تؤكد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الأخير أن تغير المناخ يتسارع وأن التغيرات في المناخ لا رجعة فيها في بعض الحالات. وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود والتكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ والتخفيف من حدتها.

إن نصف البلدان العشرين التي تُعتبر الأكثر ضعفا إزاء تغير المناخ تجد نفسها على جدول أعمال مجلس الأمن. وقد أصبح تغير المناخ عاملاً مضاعفاً للخطر على نحو متزايد. فالآثار السلبية التي يخلفها تحرم الناس من سبل العيش وتؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والمائي وتسبب التشريد الجماعي وتولد عدم الاستقرار وتخلق توترات وتشعل أعمال عنف.

وتكون بعض الحالات، مثل الحالة في منطقة الساحل، محفوفة بالأخطار القائمة للإرهاب وهشاشة الوضع، بينما يكابد الناس الآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية. وقد شهد مجلس الأمن ذلك مباشرة خلال زيارته للمنطقة في تشرين الأول/أكتوبر.

ويجب ألا نسمح للجماعات الإرهابية باستغلال التوترات والمظالم التي تفاقمت بسبب تغير المناخ لمواصلة تقويض حكم الدول وزيادة التجنيد وتغذية نزعة التطرف في أوساط المحرومين واستدراجهم إلى التطرف العنيف. إن مكافحة الإرهاب في صميم جدول أعمال مجلس الأمن. وقد تحقق الكثير من أوجه التقدم على مدى السنوات العشرين الماضية، وأبرزها التزامات المجلس ووحدته وتضامنه في مكافحة الإرهاب.

وخلال العامين الماضيين، عُقدت مناقشات مواضيعية عديدة بشأن المناخ والأمن في المجلس، بمشاركة متزايدة من أعضائه. ويُسهم العمل الهام لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لمجلس الأمن، والذي ترأسه النيجر وأيرلندا، في تعزيز المناقشة بشأن المخاطر الأمنية لتغير المناخ في سياقات محددة وفي فهم هذه المخاطر – وأكثر من ذلك بكثير. ولتناول المخاطر التي يشكلها تغير المناخ والإرهاب، نود أن ندلي بالملاحظات التالية:

أولاً، يمكن أن يساعد اتباع نهج كلي لمعالجة جميع جوانب هذه المسائل على ضمان استدامة استجابتنا ونجاحها على المدى الطويل. وعلى الصعيد العالمي، يعني ذلك التعاون بين جميع هيئات الأمم المتحدة وبعثاتها، مع وجود رؤية واستراتيجيات طويلة الأجل. ومن بين هذه الهيئات، يضطلع مجلس الأمن بدور خاص للتصدي للمخاطر والتهديدات الأمنية، بما في ذلك من خلال العمل عن كثب مع الآخرين لمنع نشوب النزاعات والتصدي للتهديدات المعقدة، بما في ذلك تغير المناخ والإرهاب، وضمان السلام المستدام. ويجب على مجلس الأمن أن يبرهن على قيادته ووحدته وتضامنه وأن يتصرف بسرعة في الوفاء بمسؤوليته. وعلى الصعيد الوطني، ينطوي ذلك على اتباع نهج للحكومة بأكملها ومشاركة المجتمع بأسره. واستيعاب الجميع أمر أساسي في جميع هذه العمليات. ومن المهم ضمان المشاركة الفعالة للبلدان والمجتمعات المحلية والجماعات الضعيفة والنساء والشباب.

ثانياً، إن الترقب والقدرة على الصمود فعالان للغاية وينبغي الاستثمار فيهما على نحو كاف. ويساعدنا الترقب على الاستعداد بشكل أفضل قبل وقت كاف وعلى الاستعداد لمواجهة التحديات وعلى أن نكون أكثر كفاءة في تصدينا لتغير المناخ والإرهاب على حد سواء. وتساعد القدرة على الصمود المجتمعات المحلية على التكيف بشكل أفضل مع تغير المناخ وتعزز حصانة شعوبنا أمام انتشار الأيديولوجية الإرهابية. ومن شأنها أن تعزز سبل كسب الرزق وتنوعها وأن تسهم في القضاء على الفقر وأن تكفل الإنصاف.

ثالثاً، ينبغي ضمان المساواة عن طريق الإنصاف من خلال التعاون والتضامن الدوليين. فلا يمكن لأي بلد أن يتعامل بمفرده مع تلك التهديدات، ولا سيما تغير المناخ. ولدى البلدان النامية موارد وقدرات محدودة، ولكنها كثيراً ما تواجه آثاراً أسوأ. وينبغي أن تستند الالتزامات الدولية إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وينبغي أن تستند إلى الظروف والقدرات المحددة للبلدان المعنية. وفي

هذا الصدد، ينبغي تعزيز التعاون الدولي للمساهمة بفعالية في ترجمة الالتزامات إلى أفعال.

لقد ولّد المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ زخماً بشأن الالتزامات المتعلقة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وتمويل المناخ أساسي لتنفيذها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة في قطع التزامات بتقديم التمويل في مجال المناخ والمساعدة الإنمائية والوفاء بالتزاماتها بهذا الخصوص. وينبغي تخصيص موارد لتزويد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بالمساعدة في التمويل والتكنولوجيات والدراية الفنية، حتى لا يتخلف أي بلد عن الركب.

ووفقاً للبنك الدولي، فإن فييت نام من بين البلدان الستة الأكثر تضرراً من تغير المناخ. وتعبر الاستجابة النشطة والفعالة لتغير المناخ عن التصميم السياسي القوي لحكومة بلدنا. ونحن على استعداد للمشاركة في جميع الإجراءات الجماعية للتصدي للتحديات المتصلة بالمناخ في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، ولا سيما على سردكم الواضح لتأثير تغير المناخ والإرهاب في النيجر. وأشكر الخبراء الآخرين أيضاً على إحاطاتهم القيمة.

من الحقائق القاسية أن العديد من الدول الأكثر تضرراً من تغير المناخ هي أيضاً من بين أكثر الدول هشاشة في العالم. وكما أوضح الأمين العام، فإن آثار تغير المناخ هي بمثابة عامل مضاعف للتهديدات التي تواجه السكان الضعفاء بالفعل. وهي تضرب البلدان التي تعاني من النزاعات بشدة بشكل خاص. ومع تعرض المؤسسات للضغوط وتشريد المجتمعات المحلية وانعدام الأمن في المجتمعات، تصبح تلك الدول أقل استعداداً لمواجهة آثار تغير المناخ.

وكما أبرزتم، سيدي الرئيس، فإن التغيرات في هطول الأمطار في منطقة الساحل تؤجج النزاعات بين مجتمعات المزارعين والرعاة. ويمكن أن يهيئ ذلك الظروف المواتية للتطرف العنيف. وفي العراق وسورية، يُعتقد أن المجتمعات الزراعية المتضررة من العجز في المحاصيل الناجم عن المناخ والجفاف كانت مصدراً مهماً للمجندين في صفوف تنظيم داعش بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. ولذلك، نرحّب بجهود الأمم المتحدة للتصدي للإرهاب وتغير المناخ على حد سواء. وإذ تشكل أزمة المناخ تهديداً وجودياً لمستقبلنا – لا لبيئتنا وحسب ولكن لأمننا المشترك – يجب علينا أن نعمل. وأود أن أؤكد على ثلاثة سبل يمكننا من خلالها القيام بذلك:

أولاً، خلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، رأينا أن البلدان يمكن أن تعمل معاً للوفاء بالتزامات طموحة. ومن خلال ميثاق غلاسكو للمناخ، حافظنا على الأمل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بحيث لا يتجاوز مستوى ١,٥ درجة مئوية. وشهدنا التزامات قوية تم التعهد بها في المؤتمر بشأن الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر وإنهاء إزالة الغابات وعكس هذا الاتجاه ومضاعفة تمويل تدابير التكيف والوفاء بهدف الـ ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣ على أبعد تقدير.

وسيساعد ذلك البلدان على زيادة تأهبها للمخاطر المناخية وحماية المجتمعات الضعيفة من بعض أسوأ آثار تغير المناخ وتأثيره على الاستقرار.

ثانيا، إننا بحاجة إلى أن تقدم منظومة الأمم المتحدة تقارير شاملة عن الصلات بين المناخ والأمن حتى نحصل على أفضل المعلومات التي تسترشد بها قراراتنا. وتضطلع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس بدور واضح في هذا الصدد، وينبغي لها أن تواصل دراسة الظروف والبيئات التي يتطور فيها الإرهاب ويزدهر. كما أن لجميع أجزاء الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، دورا حاسما في مواجهة هذا التحدي. ولذلك، نؤيد مشروع القرار المقدم إلى المجلس بوصفه خطوة أولى هامة.

ثالثا، نؤيد بشدة اتباع نهج شامل تماما، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات، اللائي يعانين بشكل غير متناسب من النزاع وتغير المناخ، حتى يتمكن من الاضطلاع بدور مجد.

وختاما، يجب أن نعمل بشكل فعال وعاجل وجماعي لمعالجة أزمة المناخ والحد من المخاطر المتزايدة لانعدام الأمن المناخي.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك. وأهنئكم على قيادة النيجر لمجلس الأمن هذا الشهر، ويشرفني أن أنقل إليكم رسالة امتنان من فخامة الرئيس أوهورو كينياتا على جهود الدعوة الفعالة التي يقوم بها وفدكم بالنيابة عن أفريقيا طوال فترة رئاستكم. إن دوركم الرئيسي كأحد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين، قد أفاد السلام والأمن لدى الدول والشعوب الأفريقية. وعندما تغادرون مجلس الأمن، سنواصل العمل معا لبناء أفريقيا أكثر أمنا وازدهارا.

والشكر موصول للأمين العام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد على إحاطاتهم.

لقد أتينا إلى هذه المناقشة المفتوحة من أجل المناقشة. إننا اليوم نناقش تغير المناخ والإرهاب، بعد وقت قصير من اعتماد نتائج المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في غلاسكو. وفي الوقت الذي تدلي فيه جميع الوفود هنا ببيانات عن دور النظام المتعدد الأطراف، تتناول المسألة المحددة التي طرحت، فإننا مضطرون إلى التساؤل عما إذا كان بمقدور تعددية الأطراف نفسها أن تتجاوز حقا خطاب الاحتفال بالذات وتتخذ إجراء جريئا.

إننا جميعا نعلم أن علماء العالم وصناع السياسات يجمعون بتوافق الآراء على أن البلدان والمناطق الأقل مسؤولية عن التسبب في تغير المناخ هي التي تتحمل أكبر تكاليفه. ومع ذلك، فإن هذه المعرفة لا تؤدي إلى اتخاذ إجراءات عالمية طموحة بشأن التكيف في أفريقيا. ويجري التراجع عن الالتزامات السابقة، مثل التعهد الذي قطع في باريس بتقديم تمويل بقيمة ١٠٠ بليون دولار سنويا، والذي لا يغطي سوى جزء صغير من الاستجابة اللازمة.

فإذا كان هناك تردد في اتخاذ إجراء بشأن ما يسميه زعماء العالم أكبر تهديد يواجه البشرية، هل ستكون هناك إرادة للاستجابة حقا لتأثير تغير المناخ على أمن مواطنينا؟ لقد قلت لأولئك المجتمعين هنا اليوم إن التحدي الأكبر الذي نواجهه ليس هو تغير المناخ، أو حتى جائحة مرض فيروس كورونا. إنها الأهداف المتغيرة والمعايير المزدوجة والتسلسلات الهرمية الزائفة بين المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية.

ولا يبدو أن المصلحة الذاتية المستنيرة والتضامن، وحتى العلم، أمور كافية للتغلب على قصر النظر هذا. فمن حظر السفر بشكل غير علمي إلى عدم احترام قوائم الانتظار للحصول على اللقاحات وتخزينها بينما يعاني آخرون من ندرتها، إلى التردد بشأن التكيف في مؤتمر غلاسكو – وهو الدليل على أن فشل تعددية الأطراف فشل صارخ.

إن شعوب العالم تتوق إلى قيادة يمكنها أن تنقذ تعددية الأطراف من حالها الذي يرثى له حاليا وأن تعيدها إلى وضعها كمصدر للحلول التي تصلح لهذا الغرض. ونحن، بصفتنا عضوا في مجلس الأمن، نأمل بالتأكيد ألا تتجسد أوجه القصور والإخفاق في تعددية الأطراف بسهولة فيما تتخذه من إجراءات كما نخشى أن تزداد هذه الحالة.

وتدين كينيا الهجوم الإرهابي الأخير على حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والذي أودى بحياة سبعة أشخاص وخلف ثلاثة جرحى. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر المتوفين ولتوغو حكومة وشعبا.

إن هذه الهجمات الشنيعة القاسية تدل على الحاجة بشكل أعمق إلى قوة شديدة البأس قادرة على خوض المعركة ضد الإرهابيين. ومن الواضح – وقد اتضح أكثر خلال رحلة المجلس الأخيرة إلى منطقة الساحل – أنه يجب مساعدة جيوش المنطقة على رفع كفاءتها وينبغي رفع مستوى معداتها وأوضاعها المالية. وتقوم البعثة بعمل جدير بالثناء، ولكن ذلك لن يضمن استقرار منطقة الساحل في مواجهة الإرهاب. فهناك حاجة إلى قوات أفريقية مخصصة. وجميعنا يعرف ذلك.

بيد أن تعددية الأطراف تتعثر مرة أخرى. فمنذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر على مدينة نيويورك، عرفنا أن مكافحة الإرهاب الفعالة تتطلب تعاونا عالميا، لأن الإرهاب المرتبط بتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام له طبيعة عالمية وعابرة للحدود الوطنية. وعندما تتم مهاجمة الأقوى، فإننا جميعا نوحد صفوفنا معهم ونقاتل معا. وعندما تتعرض أشد الفئات ضعفا للهجوم، فإن النظام المتعدد الأطراف يستجيب على مضض.

إننا نود، بدلا من ذلك، أن نرى الصكوك التي نشرها المجلس ضد تلك الجريمة الفريدة تستخدم لبلوغ أقصى إمكاناتها. فعلى سبيل المثال، نحن بحاجة إلى أن نرى الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة للقوات الأفريقية التي تنفذ ولاية السلم والأمن الدوليين عندما تكون ميزانياتها محدودة ومطلوبة على وجه السرعة لتلبية الاحتياجات الإنمائية.

وندعو المجلس إلى رفض التطبيق غير المتكافئ لنظم الجزاءات. فبعض الجماعات، مثل حركة الشباب، التي تعتبر تبعيتها لتنظيم القاعدة من المسلمات، لا تزال غير مدرجة في قائمة الجزاءات المناسبة حتى وإن كان أعضاء المجلس يفرضون جزاءات انفرادية على تلك الجماعات بوصفها تنظيم القاعدة.

وقد نشأت فجوة زائفة بين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب تتجاهل الحقيقة المتمثلة في أن الإرهاب هو أحد أكبر أسباب الأزمات الإنسانية. ويجري إبلاغ ضحايا الإرهاب بأن مجلس الأمن لم يبذل قصارى جهده لإنقاذهم. ويقال للعالم إن هيكل مكافحة الإرهاب التابع للمجلس يطبق على أساس كل حالة على حدة فيما يتعلق بالمصالح وليس بالحقائق. وقد حلل كل وفد في المجلس النزاعات المتنامية على الموارد بين الرعاة والمزارعين وبين المجموعات التي تتصدى لآثار تغير أنماط الطقس. وتدرك كل وكالة أمنية لها نظرة عالمية أن هذه الآثار جزء من الأزمة المتنامية في حوض بحيرة تشاد.

والمشكلة ليست في كيفية إقناع مجلس الأمن بأن هناك صلة بين آثار تغير المناخ والنزاعات على الموارد التي قد تتيح للإرهابيين فرصا جديدة لاستغلالها. بل إن المشكلة هي كيفية إقناع المجلس بأن الأزمات الأفريقية تتطلب وتستحق أن يرقى إلى مستوى ولايته بالكامل – وأن ترقى البلدان التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن تغير المناخ إلى مستوى مسؤولياتها.

ويمكننا أن نتحدث بإسهاب عما ينبغي أن تكون عليه الاستجابات في الميدان في منطقة الساحل، ولكن الأهم من ذلك بكثير هو الوفاء بمسؤولياتنا، التي شهد العالم بأسره التحايل عليها في غلاسكو. إننا بحاجة إلى أن يقدم مجلس الأمن حلولا تستجيب للتحديات التي نواجهها بما يتماشى مع ولايته، وإلا فإن أهميته ستتلاشى بمرور كل يوم.

إنكم محقون تماما، سيدي الرئيس، في أن منطقتنا والعالم لا يمكن أن ينتظرا الاستجابات المناسبة إلى الأبد. إننا نشك في أنه سيكون هناك إجراء طموح بشأن تغير المناخ والإرهاب في حين نفتقر إلى هذا الإجراء حتى بشأن مكافحة الإرهاب.

إذا لم تحصل القوات الأفريقية مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على ما تحتاجه من التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لتحقيق السلام والأمن الدوليين، فما الإجراءات الحقيقية التي يمكن أن نتوقعها بشأن المناخ والأمن؟

وأود أن أختتم بخمسة مقترحات أعتقد أننا جميعاً نستطيع أن نقدرها، إن لم نتبناها.

أولا، لا يمكننا الحديث عن آثار تغير المناخ دون إيلاء نفس القدر من الاهتمام لأسبابه. يدور الحديث الحالي حول العلاقة بين المناخ والأمن بشكل حصري تقريبًا حول البلدان التي تعاني، ومعظمها في أفريقيا، ولا يتناول بشكل كافٍ أسباب تغير المناخ. وإذا استمر ذلك، فإنه سيسمح بنقل المسؤولية من البلدان التي تسببت في الأزمة إلى تلك التي تعاني منها أكثر من غيرها.

ثانيًا، يجب ألا تعرقل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ في بلدان الشمال مسار التنمية في بلدان الجنوب. ويلزم توفير طاقة ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها وعلى نطاق واسع من أجل

التنمية. ومحاولات إحباط التوزيع العادل في مجال الطاقة في بلدان الجنوب تضمن استمرار الفقر، وهو ما سيترجم إلى أزمات مستمرة ودول تفتقر إلى الموارد اللازمة لحل تلك المشاكل. وبدلاً من ذلك، يجب دعم إجراءات التخفيف من خلال فهم أنها لن تكون ميسورة ويمكن الاضطلاع بها إلا إذا أصبحت بلدان الجنوب متقدمة.

ثالثا، التكيف مع تغير المناخ هو أكثر المشاريع إيجابية للسلام وبناء السلام في مناطق مثل منطقة الساحل. يجب على الدول والقطاع الخاص في المنطقة تصميم مشاريع جاهزة للاستثمار العام والخاص تتطلب الاستثمار وتتوافق بوضوح مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. ويمكن لهيئات الأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، أن تساعد في رسم الطريق للمضي قدما. وستكون هناك حاجة إلى الاستثمار وبناء القدرات لتحديد وإعداد تلك المشاريع للاستثمار. وكما أوضحت رحلتنا الميدانية إلى النيجر، فإن أحد هذه المشاريع التي تحتاج إلى استثمار فوري هو التعليم الجيد الذي يسمح للشباب من النيجر بأن يكونوا جزءا من اقتصاد أخضر مزدهر.

رابعا، يجب توفير المنح والتمويل الرخيص للمشاريع التي ذكرتها. وحيثما تحتدم النزاعات، يجب على المؤسسات المالية الدولية تقديم منح واتخاذ إجراءات حتى يتمكن القطاع الخاص فيما بعد من تهيئة مسار للاستثمار.

خامسا، لن تنبثق مكافحة الإرهاب الفعالة من الإجراءات المتعلقة بالمناخ. إنها مترسخة في الأجهزة الأمنية المختصة التي تدمج بنشاط جهود مكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية مع جهود جيرانها. وتستوجب أن يتفهم مجلس الأمن أن تلك القدرات الإقليمية تتطلب تمويلا دوليا، وإلا فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ستفشل في منع انهيار الدولة في بلدان متعددة.

كما تتطلب إدارة التنوع على أساس شامل باعتباره قدرة أساسية للدولة لا تقل أهمية عن توفير الأمن والخدمات الأساسية. وتتطلب مكافحة الإرهاب الفعالة أن تكون الدولة قادرة على دعم النهوض بأسباب المعيشة على الصعيد المحلي. وفي هذا المجال يمكن للعمل المناخي – ولا سيما التكيف – أن يؤدي دورا هاما.

وفي الختام، تثني كينيا على النيجر وأيرلندا، باعتبارهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، على مشروع القرار المواضيعي الذي قدماه، والذي يمثل نقطة انطلاق جيدة في هذه المناقشة.

السيد الأدب (تونس): في البداية أتوجّه إليكم وإلى جمهورية النيجر الشقيقة بخالص الشّكر على تخصيص جلسة اليوم لتسليط الضوء مرة أخرى على التغيرات المناخية والإرهاب باعتبارهما من أكبر العوامل المساهمة في تهديد الأمن والسلم الدوليين، وفي مفاقمة الأوضاع خاصّة في مناطق النزاعات. وأثمن ما ورد في مداخلتكم القيمة من تقييم دقيق لهذه المسألة ومقترحات عملية. نحن واعون بما واجهه شعب النيجر ولا يزال من هاتين الآفتين ونقدّر الدور الذي ما انفك يلعبه بلدكم الشقيق من أجل لفت نظر المجموعة الدولية إلى المخاطر التي تهدّد الأمن والاستقرار في منطقة الساحل.

كما أتوجه بالشكر إلى معالي الأمين العام على إحاطته القيّمة، وأشكر السيد موسى فكي محمد والسيد مامان نوهو. كما أعرب عن إدانة تونس بأشد العبارات للهجوم الإرهابي الذي استهدف بعثة الأمم المتحدة في مالي وأتقدم بأحر التعازي لعائلات الضحايا وللشعب والحكومة في توغو.

لقد حرصت تونس خلال عضويتها في مجلس الأمن على إيلاء أهمية خاصة لضرورة الأخذ بالأسباب العميقة والمترابطة للنزاعات ومختلف العوامل التي تغذي العنف وتطيل أمد الصراعات وتهدّد الأمن والسلم في العالم. كما دعت تونس في عدة مناسبات إلى أهمية معالجة هذه العوامل عبر مزيد من تفعيل العمل متعدّد الأطراف واعتماد مقاربة شاملة تقوم على مفهوم أشمل للأمن الجماعي وعلى أدوات وآليات مستجدّة قادرة على التعامل بكل فاعلية مع هذه التحديات المشتركة والعابرة للحدود، وهي مسألة ضمن الأولويات التي ستواصل

تونس متابعتها في إطار مختلف هياكل الأمم المتحدة والهياكل الإقليميّة الأخرى.

ما من شكّ أنّ التغيرات المناخية تمثّل اليوم أحد أبرز العوامل التي تعمّق الهشاشة وتهدّد الاستقرار وتؤدّي أحيانا إلى اندلاع الصراعات وهي بذلك تغذّي أسباب التوتر والعنف وتساهم أيضا في إطالة أمد النزاعات وتعقيدها، خاصّة في القارّة الإفريقية.

وباعتبار ما يواجه العالم اليوم من تحدّيات مرتبطة بتأثيرات التغيّرات المناخية، فإنّه من الضروري تجاوز المقاربة السياقية في التعاطي مع هذا الوضع، والعمل على إدراج المخاطر المناخية بطريقة ممنهجة ضمن مقاربات مجلس الأمن عند اضطلاعه بمسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، فإنّنا ندعم المقترحات العملية التي تضمّنها مشروع القرار المعروض على أنظار المجلس والذي تقدمت به أيرلندا والنيجر ونأمل أن يعتمد بالإجماع حتى يوجه مجلس الأمن رسالة واضحة وقوية في هذا الشأن.

ولئن كانت التغيرات المناخية ظاهرة عالمية، فإنّ حدّة تداعياتها متفاوتة، حيث أنّ مناطق من العالم، من بين الأقلّ مساهمة في هذه التغيرات، هي الأكثر تضرراً من غيرها على غرار القارة الأفريقية ومنطقة الساحل تحديدا، التي تواجه شعوبها صعوبات في الصمود والتأقلم مع الصدمات التي تسبّبها التغيرات المناخية. ومن هذا المنطلق، فإنّه من الضروري عند التعاطي مع التداعيات الأمنية لهذه التغيرات الأخذ بعين الاعتبار أهمية البعد التنموي في استراتيجيات حفظ الأمن والسلم وضرورة تعزيز قدرات هذه الشعوب على التكيف مع هذه التأثيرات بما يقيها من الانزلاق نحو دوامة العنف والنزاعات.

بعد مرور ٢٠ سنة على إرساء المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب عقب اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومختلف التدابير التي أعقبته وإحداث لجنة مكافحة الإرهاب التي نالت تونس شرف ترؤسها خلال السنتين الماضيتين، وبالرغم من الإنجازات الهامّة التي تحقّقت على مستوى إثراء الأطر القانونية وآليات التعاون الدولي لمكافحة هذه الآفة، ما زال الإرهاب والتطرف العنيف من أخطر مهدّدات السلم والأمن الدوليين.

فقد شهد العالم على امتداد العقدين الماضيين، تطوّرا في أساليب التنظيمات الإرهابية وفي قدرتها على التأقلم واستغلال الأزمات والنزاعات وهشاشة بعض المجتمعات والفئات المهمشة وضعف أو غياب سلطة الدولة، للتمدّد وتنفيذ مخطّطاتها، علاوة على تمكّنها من تسخير التكنولوجيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي للترويج لأيديولوجياتها وللتجنيد والتمويل، وهو ما أدّى إلى تفاقم هذه الآفة وبروز ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على نطاق غير مسبوق.

كذلك، فإنّ حدّة التهديد الإرهابي ما فتئت تتفاقم في أفريقيا وخاصة في مناطق النزاع، حيث تسعى التنظيمات الإرهابية إلى استغلال الأوضاع السائدة في هذه المناطق لإعادة تنظيم صفوفها وتأسيس فروع إقليمية تدين لها بالولاء والاستفادة في نفس الوقت من الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة وبالبشر لتمويل عملياتها.

تجدّد تونس التأكيد على ضرورة مواصلة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف بكلّ أشكاله ومضاعفة الجهود للقضاء على الأسباب العميقة المغذّية له وفق مقاربة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار كلّ الأبعاد المرتبطة به. كما أنّ تعزيز التنمية البشرية والحدّ من الفقر والتهميش والإقصاء وتوسيع مجالات إشراك الشباب والمرأة تمثّل آليات هامّة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على المدى المتوسط والبعيد. أمّا على المدى القريب، فإنه يتعين على المجتمع الدولي اليوم مساعدة الدول المعنية على بناء قدراتها في مجال التصدّي لهذا الخطر من خلال إجراءات ملموسة وفق احتياجاتها.

وفي هذا السياق، نُذكّر بحاجة دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى مساندة قوية وفاعلة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المشتركة، بما في ذلك عبر تفعيل القوة المشتركة التي يؤيّدها الاتحاد الأفريقي، وتمكينها من الدعم العملياتي واللوجستي اللازمين، وفق مقترحات الأمين العام،

حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بدورها الهام في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. فنجاح هذه القوة في مهامها سينعكس إيجابيا على الأمن والسلم، ليس فقط في المنطقة، وإنما أيضا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات ملحة تتعلق بالإرهاب وتغير المناخ. وقد أكدت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا، من خلال قراراتها العديدة، أن الإرهاب هو أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين وأن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة هذا التهديد تقع على عاتق الدول الأعضاء.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة بواجباتها الدولية وتواصل جهودها الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته بفعالية بجميع أشكاله ومظاهره. ويجب أن تتم مكافحة الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما يكفل الاحترام الكامل لمبادئ استقلال الدول والمساواة في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ولا يمكن إنكار الآثار السلبية لتغير المناخ وعواقبها على رفاه الأمم. وتصبح التداعيات شديدة عندما تتداخل مع عوامل أساسية أخرى في البلدان التي تمزقها النزاعات وتتطلب مواجهة هذه التحديات استجابة منهجية ومنسقة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونتشاطر الرأي القائل بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي أنسب منبر لهذه الاستجابة المنسقة.

وقد اتخذت جمهورية إيران الإسلامية خطوات هامة لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من حدتها. ومع ذلك، فإن فرض الولايات المتحدة العقوبات غير المشروعة على إيران، في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا يمنعنا من الوصول إلى الموارد المالية والوسائل التكنولوجية التي تمس الحاجة إليها للتصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ فحسب، بل إنه يؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على قدرتنا الوطنية على تنفيذ تعهداتنا في هذا الصدد.

وفي حين أن الإرهاب بوصفه جريمة جنائية خطيرة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، فإن تغير المناخ هو في الأساس مسألة إنمائية ولا يوجد دليل علمي يثبت وجود صلة مباشرة بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، ينبغي التصدي لتحديات تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي آثار تغير المناخ في بعض حالات النزاع إلى تهيئة بيئة مواتية للجماعات الإرهابية لاستغلال الحالة وتجنيد الأشخاص الضعفاء لأغراضها الإرهابية الشريرة.

وعلينا أن نكون حذرين للغاية بشأن إقامة صلة بين السلم والأمن الدوليين وتغير المناخ. ومن أجل منع حدوث هذه الحالات الصعبة، لا بد من معالجة الأسباب الكامنة وراءها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تمتثل لالتزاماتها، استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وبالمثل، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بوعودها بتزويد البلدان النامية المتضررة بما يكفي من الدعم المالي والمساعدة التقنية في الوقت المناسب، بما في ذلك عن طريق تيسير نقل التكنولوجيات المطلوبة.

في الختام، نكرر تأكيد موقفنا المبدئي بأن تغير المناخ هو في المقام الأول مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة، وبالتالي فإنه خارج نطاق اختصاص مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة المجلس، الذي يفتقر إلى الخبرة والأدوات اللازمة في هذا المجال، ستكون تعديا على ولاية الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، مما يزيد من تعقيد عملها في التصدي بفعالية لتحديات تغير المناخ.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): قبل أن أعطي الكلمة لممثل اليابان، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز أعماله بسرعة. وسيبدأ الضوء الأحمر المثبت على أطواق الميكروفونات في الوميض بعد أربع دقائق لتنبيه المتكلمين إلى الانتهاء من ملاحظاتهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوسوغا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم على عقد جلسة اليوم الهامة. وتقدر اليابان مساهمة النيجر بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

لقد أصبح المشهد الأمني اليوم معقدا بشكل متزايد. إذ لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك منطقة الساحل. وفي المناطق المعرضة لخطر نشوب النزاعات، يصبح انعدام الأمن البشري، الذي يتفاقم بسبب آثار تغير المناخ مثل التدهور البيئي والكوارث الطبيعية، عاملا مضاعِفا لخطر نشوب النزاعات العنيفة.

إن الإرهاب وتغير المناخ يشتركان في شيء واحد: فكلاهما يشكل تهديدا خطيرا للأمن البشري ولبقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم. وقد صاغت اليابان سياستها لتقديم المساعدة إلى المناطق المعرضة للنزاعات باتباع نهج الأمن البشري لحماية الناس وتمكينهم وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للبعد الإنساني في نموذجنا الأمني من خلال وضع الناس في الصميم.

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتعلق بالإرهاب وتغير المناخ، أود أن أشدد على أهمية منع نشوب النزاعات من خلال بناء المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي رأينا، أن المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع هي أفضل حماية من المخاطر الأمنية المتنوعة اليوم. وسأقوم بشرح ذلك.

أولا، إن المؤسسات الفعالة والمحايدة في قطاعي الأمن والعدالة هي مفتاح سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي عام ٢٠٢١، قدمت اليابان نحو ٣ ملايين دولار لكل من النيجر وبوركينا فاسو وتشاد من أجل تعزيز قدراتها في قطاع الأمن. ومنذ عام ٢٠١٣، تساعد اليابان سبعة بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك النيجر، على بناء مؤسسات ذات مصداقية للعدالة الجنائية من خلال تدريب الشرطة والمدعين العامين والقضاة من أجل تحسين خبراتهم في عمليات العدالة الجنائية المنصفة والفعالة وحسنة التوقيت. إن بناء قدرات الموظفين الذين يديرون المؤسسات ويستخدمونها جزء لا يتجزأ من بناء المؤسسات.

ثانيا، سيساعد بناء مؤسسات القطاع الاجتماعي، التي يمكنها ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والإرهاب. وعلى سبيل المثال، تروج اليابان لبرنامج للتعليم الابتدائي يسمى ”المدرسة للجميع“، يشارك فيه جميع أفراد المجتمعات المحلية مشاركة نشطة في عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة النظام المدرسي بصورة مشتركة. وقد ساعدت المبادرة، التي أُطلقت في النيجر في عام ٢٠٠٤، في بناء أو تحسين ٠٠٠ ٥٣ مدرسة في ثمانية بلدان أفريقية بالشراكة مع البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني.

لقد أظهرت اليابان التزامها بزيادة دعمها لتعزيز المؤسسات في أفريقيا بإطلاق النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا في مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية الأفريقية، والذي يهدف إلى تقديم المساعدة في تطوير نظم قضائية وإدارية وتشريعية قوية حتى لا يتراجع بناء الدولة بسبب النزاعات. وفيما يتعلق بتغير المناخ، ستواصل اليابان دعم البلدان الأشد تضررا في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جهودها لتعزيز القدرة على الصمود، وخاصة من خلال بناء القدرات المؤسسية.

(تكلم بالإنكليزية)

من الواضح أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكسر الحواجز وأن تستجيب بطريقة شاملة وسلسة في التعامل مع التحديات الأمنية الراهنة التي تشمل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وينبغي في هذا الصدد مواصلة استكشاف دور لجنة بناء السلام لتحقيق نهج كلي في إطار التنسيق والشراكة بكل مكونات منظومة الأمم المتحدة خارج هذه المنظومة. وينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من مشورة لجنة

بناء السلام لحشد مجمل منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات الأمنية المتعددة الأوجه.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد استعداد اليابان للقيام بدورها في الجهود العالمية المبذولة للتصدي للتحديات الأمنية المتغيرة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** تشكر البرازيل النيجر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

إن النقاش حول الإرهاب وتغير المناخ يمثل فرصة للتفكير في دور مجلس الأمن فيما يتعلق بكلا الموضوعين. فالإرهاب ليس مرتبطا بتغير المناخ ارتباطا مباشرا، ولا يمكن النظر إلى تغير المناخ من خلال المنظور الأمني، بعيدا عن العناصر الهيكلية التي تسببه.

لا يزال الإرهاب يمثل أحد أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ونحن نكرر، بأشد العبارات، إدانتنا القوية لتلك الظاهرة بجميع أشكالها ومظاهرها. ومع ذلك لا يمكن لاستراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب أن تعتمد على التدابير الأمنية وحدها. إذ يتعين عليها أيضا معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، ولا سيما الأسباب المرتبطة بالمعارضة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي طال أمدها. بالإضافة إلى ذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يكرر دائما أن أي عمل لمكافحة الإرهاب يجب أن يلتزم بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

في حالة تغير المناخ، نفهم أن ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر وتغير أنماط هطول الأمطار والأحوال الجوية الأكثر عصفاً تهدد صحة الإنسان وسلامته والأمن الغذائي والمائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل مكان. في منطقة الساحل على وجه الخصوص، استنفاد الموارد الذي تفاقم بسبب الجفاف الشديد هو من بين العوامل التي تزيد من حدة التوترات وتدفع السكان إلى الهجرة. ويمكن أن تتسبب هذه الظواهر الحادة في العصف بفئات اجتماعية والتعطيل الشديد لنظم إنتاج واقتصادات محلية – وهذه تربة خصبة لعواقب اجتماعية خطيرة، مثل ظهور تهديدات إرهابية.

ومع ذلك تتخذ البرازيل موقفا حذرا عندما يتعلق الأمر بتعاملها مع تغير المناخ من زاوية أمنية محضة. فبذلك قد ينأى المجتمع الدولي بنفسه عن تحقيق التصدي الكافي.

يجب أن نسعى جاهدين لتفادي الازدواجية في العمل وضمان احترام الولايات والمسؤوليات المحددة داخل منظومة الأمم المتحدة. إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مصاغة على النحو المناسب لمناقشة ومعالجة أي شواغل جديدة محددة للأطراف فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ بطريقة شاملة ومتوازنة، مع وجود ولاية محددة بوضوح وأدوات وآليات كافية للقيام بذلك.

إن الوقت والطاقة المبذولين لتحويل جدول أعمال المناخ إلى مجلس الأمن من الأفضل تخصيصهما لتعزيز التدفقات المالية من أجل دعم الالتزامات القائمة وتعزيز الإجراءات المناخية. إن حشد الدول المتقدمة النمو وزيادة تمويلها وتقديمه في الوقت المناسب هي ضرورة في الوقت الراهن من أجل دعم البلدان النامية المتضررة من تغير المناخ.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل غابون.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*)**:** اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أنقل لكم، سيدي الرئيس، التهنئة الأخوية من الرئيس علي بونغو أونديمبا لأخيه الرئيس محمد بازوم، وأن أشكركم على قيادتكم في إدارة أعمال مجلس الأمن. كما أود الإعراب عن تضامن غابون مع شعب النيجر الشقيق في أعقاب الهجمات الإرهابية الوحشية الأخيرة.

مرة أخرى، نسلط الضوء في هذا المحفل على الصلة الوثيقة بين تحديات الإرهاب المروعة والآثار الضارة لتغير المناخ التي تواجهها مناطق عديدة في العالم، ولا سيما في أفريقيا. ويبين تقييمكم، سيدي الرئيس، جسامة وحجم التحدي.

والواقع أن هناك تصاعد بلا هوادة للتوترات والأزمات والنزاعات المسلحة والأعمال الإرهابية في المناطق التي يتجلى فيها تغير المناخ.

في ٩ آذار/مارس من هذا العام، سلط الاتحاد الأفريقي الضوء على الآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما التهديد المتزايد الذي يشكله على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن السلام والأمن والاستقرار المستدامة في أفريقيا. ومن المعروف أن آثار تغير المناخ ترتبط بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أفقر البلدان.

إن دورة تغير المناخ تسلط الضوء على أربعة من عوامل الخطر: عدم الاستقرار السياسي، والضعف الاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة غير المنضبطة على نطاق واسع. عدم الاستقرار السياسي يجعل من الصعب التكيف مع الآثار المادية لتغير المناخ، حيث يصبح من الصعب إدارة النزاعات التي تنشب دون عنف. والضعف الاقتصادي يحد من نطاق فرص الدخل المتاحة للناس ويحرم الدول من الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الناس. أما انعدام الأمن الغذائي فهو يقوض أساس الاستمرار في العيش في بعض المناطق التي تصبح فيها الأحوال المعيشية حرجة. والهجرة الواسعة النطاق تنطوي على مخاطر شديدة لنشوب نزاعات بسبب ردود الفعل الخائفة التي تثيرها في كثير من الأحيان والأزمات الإنسانية التي تترتب على ذلك.

ولذلك يواجه العديد من أفقر بلدان العالم ومجتمعاتها المشكلة المزدوجة لتغير المناخ والنزاعات العنيفة. وهناك خطر حقيقي لأن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة احتمال نشوب نزاع عنيف، مما سيجعل المجتمعات المحلية بدورها أكثر فقرا وأقل قدرة على الصمود ومواجهة عواقب تغير المناخ.

إن هذه الملاحظة المفزعة هي أحد الدوافع لاستمرار غابون في تأكيد الصلة بين المناخ والأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا، باسم بلدي، تصميمنا الراسخ على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومن المنطلق ذاته نؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢٥٦٠ (٢٠٢٠).

يجب أن يعالج المجتمع الدولي الصلة المباشرة بين الأمن وتغير المناخ. وينبغي أن تكون مناطق العالم الأكثر تضررا من تغير المناخ، مثل منطقة الساحل، محور عملنا الجماعي.

وتستحق المبادرات دون الإقليمية التي تهدف إلى إحلال السلام والحفاظ عليه ومكافحة الإرهاب، مثل مبادرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أن تحظى بدعم المجتمع الدولي وتتلقى الدعم اللوجستي والمالي بما يتناسب مع الالتزامات والمسؤوليات التي تضطلع بها. ومن الجلي أن لتغير المناخ تأثيرا مضاعفا في حالات النزاعات العنيفة، حيث تتوفر القدرة على مهاجمة مجتمعات محلية أكثر فقرا وأقل قدرة على الصمود ومواجهة عواقب تغير المناخ.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة. وأود أن أؤكد اعتقادنا الراسخ بأن الإرهاب وتغير المناخ يستتبعان مسؤولية جماعية ينبغي أن تقع على عاتقنا جميعا وتكون في صميم أولوياتنا. وتؤكد غابون من جديد التزامها الراسخ ومناصرتها المستمرة لتحقيق تلك الغاية من أجل الاستجابة لمعاناة عدد لا يحصى من ضحايا الآثار السلبية لتغير المناخ.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.